مجلس النواب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

القطاع الزراعي في لبنان

سلسلة الملفات القطاعية (٥)

إعداد: أري طاتيان

مجلس النواب، أيلول ٢٠٠٠

المديرية العامة للدراسات و المعلومات/ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

LEB/99/008

المحتويات

تمهيد

مقدمة

- القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية
- أهداف تنموية عامة للقطاع الزراعي
- موقع القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني

١: خصائص لبنان الطبيعية

١-١: الأرض والتربة
١-٢: المناخ
١-٣: الأنهر
١-٤: المناطق الزراعية

٢: الإنتاج الزراعي

٢-١: الحيازات الزراعية
٢-٢: وسائل الإنتاج المكننة
٢-٣: الإنتاج الزراعي
٢-٤: الثروة الحيوانية
٢-٥: الثروة السمكية

٣: الصادرات والواردات الزراعية

٣-١: الميزان التجاري للقطاع الزراعي
٣-٢: المنتجات المصدرة
٣-٣: دول التصدير
٣-٤: المنتجات المستوردة

٤: واقع التنمية الريفية في لبنان

٥: سياسة الدولة الزراعية

٥-١: الروزناسة الزراعية
٥-٢: سياسة دعم بعض المنتجات الزراعية
٥-٢-١: القمح
٥-٢-٢: الشمندر السكري
٥-٢-٣: التبغ والتنباك
٥-٣: إنشاء المؤسسات الفنية الزراعية
٥-٤: الخطط الزراعية
٥-٤-١: خطة زراعية خماسية ١٩٩٣-١٩٩٨
٥-٤-٢: خطة زراعية ثلاثية: ١٩٩٧ – ٢٠٠٠

٦: مشاكل القطاع الزراعي

٦-١: مشاكل عامة
٦-٢: مشاكل خاصة ببعض الزراعات
٦-٣: شؤون مؤسساتية

٧: الإمكانات المتوافرة والحلول الممكنة

٧-١: بعض الحلول المقترحة
٧-١-١: على المستوى الإداري
٧-١-٢: على المستوى الفني والسياسات الزراعية
٧-١-٣: على مستوى التسويق الزراعي
٧-١-٤: على مستوى الاتفاقيات الزراعية
٧-١-٥: على مستوى التمويل الزراعي
٧-٢: سياسة الأسعار
٧-٣: الآفاق المستقبلية للزراعة اللبنانية

٨: الخطة الإنمائية الخماسية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤: القطاع الزراعي

خاتمة

ملحق: جداول إحصائية

المراجع

سلسلة الملفات القطاعية.

هـي سلسلة من الملفات الهادفة، يعدها مركز التطوير البرلماني، داخل مجلس النواب اللبناني، لصالح اللجان النيابية وأعضائها، واضعاً بتصرفهم ملفاً عن كل قطاع إنمائي، تتولى هـذه اللجنة مناقشة مشاريع واقتراحات القوانين الخاصة به، مثل التربية والصحة والزراعة والسياحة والمياه والأشغال العامة، ألخ.

ويهـدف المركـز، مـن خـلال هذه السلسلة إلى تزويد اللجان النيابية بالمعلومات والمعطـيات الأساسية المتعلقة بالقطاع والتي تشكل إطاراً لاتخاذ القرار من شأنه تسهيل عمل اللجـان فـي مناقشة القضايا المعروضة عليها. ويتضمن كل ملف أربعة أقسام (١) تشخيص واقـع القطـاع مـن خـلال مجموعـة المؤشرات والمعطيات والأبحاث المتوافرة عنه (٢) اسـتعراض المشـاكل الرئيسية التي تواجه القطاع (٣) عرض قائمة المشاريع والاعتمادات الملحوظة في الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) التي أعدها مجلس الإنماء والأعمار ووافق عليها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٧ (٤) التوجهات والاقتراحات العامة لتطوير القطاع ومعالجة قضاياه.

وقـد أعـدت هـذه الملفات من منظور تخطيطي لرسم السياسات القطاعية، لذلك لم تتطرق عمداً إلى العديد من التفاصيل والتحليلات والتي يمكن العودة إليها، -إذا رغبت اللجنة البرلمانية المعنية بذلك- إلى قاعدة المعلومات في مركز التطوير البرلماني. واستند في إعداد هذه الملفات إلى الأبحاث والتقارير والإحصاءات المنشورة -أو قيد النشر-من قبل الوزارات والإدارات المعنية ومراكز الدراسات والمنظمات الدولية العاملة في لبنان.

القطاع الزراعي.

تمهيد

تهدف هذه الدراسة عن الزراعة في لبنان إلى تشخيص واقع هذا القطاع وتحليل مشكلاته وقضاياه وتقديم توجهات عامة آيلة إلى معالجتها من منظور تخطيطي لرسم السياسات العامة. ويشكل هذا الملف إطاراً عاماً يساعد لجنة الزراعة النيابية على دراسة المشاريع والقضايا الزراعية التي ستعرض عليها، خلال عملها التشريعي. ويحتوي على أربعة أقسام تتناول مجمل القطاع الزراعي:

١. الأول، يتناول المؤشرات الزراعية الأساسية في لبنان ومقارنتها بالمؤشرات العربية والدولية.
٢. الثاني، يتطرق في ضوء المؤشرات الزراعية ودلالاتها إلى المشكلات والقضايا الأساسية التي تواجه قطاع الزراعة في لبنان.
٣. الثالث، يستعرض الاعتمادات والمشاريع الزراعية الواردة في الخطة الإنمائية الخماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وان كانت هذه الخطة ما زالت مشروعاً لم يدخل بعد عملياً حيز التنفيذ.
٤. الرابع، يتضمن مجموعة اقتراحات وتوجهات عامة يؤدي اعتمادها إلى وضع المشكلات الرئيسية على طريق المعالجة.

اكتفي في هذا الملف بالتركيز، انطلاقاً من المؤشرات والمعلومات الكمية، على القضايا التي تتسم معالجتها بالأولوية والإلحاح. وأثبتت في نهاية الملف قائمة المراجع التي استند إليها في إعداده.

مقدمة.

- *القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية.*

يعتبر القطاع الزراعي العمود الفقري للاقتصاديات الوطنية في الدول النامية، كونه يؤمن العمل لشرائح كبيرة من السكان، ويشكل مصدرا للدخل لثلثين منهم. فبالرغم من المساهمة الضئيلة لهذا القطاع في الناتج المحلي القائم نسبة لليد العاملة الكثيفة التي تعمل فيه، فان هذه المساهمة تتفاوت بين ٢٠% - ٦٠% لمعظم الدول النامية.

فالقطاع الزراعي الفاعل يمثل ركيزة أساسية ودفعا للتنمية الاقتصادية للدول النامية، إذ انه يوفر مصدرا مهما لتأمين العملات الصعبة، ودعما للقطاع الصناعي (ولسائر القطاعات) عبر تأمين المواد الأولية له.

ويتميز القطاع الزراعي عن بقية القطاعات المنتجة، بأن الإنتاج الزراعي والحيواني هو عملية صعبة ومعقدة تشهد تطورات متلاحقة، وهي عرضة لتقلبات الأحوال الجوية ولمخاطر طبيعية، كما تخضع لتطور وتنوع الأساليب والتكنولوجيا المستعملة في عمليات الإنتاج، وتحتاج دائما الى التكيف مع معظم المعطيات الجديدة. فالتنمية الزراعية تؤثر على الأحوال والأوضاع المعيشية للسكان الريفيين، إن من خلال المشاريع والاستثمارات الزراعية، أو من خلال عمليات إعادة توزيع الأراضي وتحسين إنتاجها من خلال الري واستعمال التكنولوجيات والكيماويات والأدوية الحديثة، وإنشاء الطرق والمستودعات والسدود والمحطات الكهربائية، والقيام بالأبحاث الزراعية والمشاريع الصحية والتعليمية والبنى التحتية والحملات التسويقية، وإيجاد الأسواق الداخلية والخارجية.

وبما أن القطاع الزراعي يطال فئات كبيرة من السكان القاطنين في الأماكن النائية والريفية، يجب وضع خطة واستراتيجية اقتصادية وتنموية متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والبشرية لهؤلاء السكان، عبر تنظيم أوضاعهم المعيشية، وإيجاد الحلول للكثير من مشاكلهم، التي طالما بقيت عقوداً طويلة من دون المعالجات الملائمة.

- *أهداف تنموية عامة للقطاع الزراعي.*

للقطاع الزراعي أهداف تنموية عامة تعتمدها الدول النامية من أجل النهوض به، حيث تشكل هذه الأهداف إطارا لمعظم المشاريع والبرامج التنموية الخاصة والعامة. ومن هذه الأهداف:

١. أهمية الفعالية في عمليات الإنتاج، وإدارة الموارد المادية والبشرية، ومكافحة الهدر، وتنظيم مختلف الشؤون الزراعية تنظيما علميا.
٢. أهمية توزيع الواردات والمداخيل الناتجة عن النشاط الزراعي بشكل عادل بين مختلف المستفدين، حيث لعملية تصريف الإنتاج والتسويق ومتطلبات السوق تأثيرها على هذا التوزيع.
٣. ضرورة العمل على تأمين الإنتاج الزراعي والحيواني بشكل مستديم، خاصة مع وجود مشكلة محدودية بعض الموارد الطبيعية. لذلك يجب استخدام جميع الأساليب

العلمية الحديثة والمتطورة، خاصة من اجل الحفاظ والتجديد لبعض هذه الموارد (التربة، الغابات، الانهر ...)، وإعادة توظيف الارباح وإتقان التكنولوجيات الحديثة.

٤. أهمية الاستقرار الاقتصادي والتجاري وتاثيره على القطاع الزراعي، بالإضافة الى ضرورة مكافحة التقلبات والمضاربات، خاصة مع احتمال بروز عوامل وكوارث طبيعية قد تؤثر سلبا على استقرار هذا القطاع.

٥. اعتبار النمو محورا أساسيا لسياسات الدول النامية، يتماشى مع زيادة عدد السكان ومتطلبات تحسين مداخيلهم، لذلك تعمد هذه الدول الى زيادة الصادرات الريفية وتخفيف الواردات.

٦. أهمية خلق وظائف جديدة لسكان المناطق النائية وتأمين المواد الأولية لقطاعات منتجة أخرى.

- *موقع القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني.*

يتمتع القطاع الزراعي في لبنان بموقع مميز وان كان هذا الموقع يختلف عما نشهده في الدول النامية. وتشير الإحصاءات التالية الى خصائص هذا الموقع في الاقتصاد الوطني.

* جدول رقم ١: احصاءات عامة عن موقع القطاع الزراعي في الاقتصاد اللبناني (١٩٩٨).

• الناتج المحلي القائم: ٢٤٥٠٩ مليار ل ل
• التضخم: ٤%
• الصادرات: ١٠٨٦,٧ مليار ل ل
• الواردات: ١٠٧١٨,٧ مليار ل ل
• الميزان التجاري: ٩٦٣١,٩- مليار ل ل
• نسبة مساهمة القطاع الزراعي للناتج المحلي القائم حوالي ١٢%
• نسبة السكان الذين يؤمنون الدخل من القطاع الزراعي ٢٥%-٣٠%
• الصادرات الزراعية: ٢١٥ مليار ل ل
• الواردات الزراعية: ٢١٦٨,٩ مليار ل ل
• نسبة الصادرات الزراعية مقارنة مع مجموع الصادرات: ١٩,٧%
• نسبة الواردات الزراعية مقارنة مع مجموع الواردات: ٢٠,٢ %
• العجز في الميزان التجاري للقطاع الزراعي: ١٩٥٣,٨- مليار ل ل
• نسبة الصادرات الزراعية مقارنة مع الواردات الزراعية: ٩,٩%
• نسبة العاملين في القطاع الزراعي من مجموع اليد العاملة: ٧%
• نسبة اليد العاملة في التصنيع الزراعي مقارنة مع مجمل اليد العاملة الصناعية: ١٦%
• نسبة مساهمة النشاطات الصناعية والخدماتية المتصلة بالزراعة من الناتج القومي المحلي: ١٠% - ١٥%

- المصدر: وزارة المالية، المصرف المركزي (١٩٩٩).

كما يبين الجدول التالي تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي القائم.

* جدول رقم ٢: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي القائم.

السنة	الناتج المحلي القائم العام (بمليارات الليرات)	الناتج المحلي القائم للقطاع الزراعي (بمليارات الليرات)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في لناتج المحلي القائم
١٩٦٤	٣٢٠٠	٠,٣٨١	١١,٩
١٩٧٢	٦٣٦٥	٠,٦٣١	٩,٩
١٩٧٣	٧١٠٣	٠,٦٦٤	٩,٤
١٩٧٤	-	-	٩
١٩٧٧	٨٢٠٠	٠,٧٠٠	٨,٥
١٩٨٥	-	-	١٥
١٩٨٨	-	-	٢٠
١٩٩٠	-	-	٢٣
١٩٩١	-	-	١٩
١٩٩٤	١٥٣٠٥	١٨٠٧	١٢,٠
١٩٩٥	١٨٠٢٨	٢٢٣٧	١٢,٤
١٩٩٦	٢٠٤١٧	٢٠٤٥	١٠
١٩٩٧	٢٢٨٨٠	٢٧٧٢	١٢
١٩٩٨	٢٤٥٠٩	٢٨٢٦	١٢

- المصدر: إدارة الإحصاء المركزي، المصرف المركزي، وزارة الزراعة (١٩٩٩).

١: خصائص لبنان الطبيعية.

١-١: الأرض والتربة.

يمتاز لبنان بساحل ضيق يمتد على شاطئ البحر الأبيض المتوسط. وفي الداخل، تمتد سلسلة الجبال الشرقية وسلسلة الجبال الغربية، بالتوازي في عمق الأراضي اللبنانية، ويقع بينهما سهل البقاع الخصب.

تتمتع التربة اللبنانية بالمزايا المعهودة لتربة الدول المحيطة بالبحر المتوسط، خاصة من ناحية المناخ، والنبات والتكوين الجيولوجي. وهي تعاني من قلة سماكتها نتيجة وجودها على طبقة صخرية رفيعة، تكونت نتيجة التفاعل بين حرارة الشمس والمياه المعدنية، الأمر الذي يؤثر سلبا على المزروعات التي هي بحاجة إلى جذور عميقة. كما تعاني التربة أيضا من الجرف نتيجة السيول والأمطار.

١-٢: المناخ.

يمتاز لبنان بالمناخ الاستوائي المتوسطي، في السواحل وفي سهل البقاع، حيث يكون الصيف حارا وناشفا والشتاء معتدلا ورطبا. أما بالنسبة إلى معدل تساقط الأمطار، فيكون بين ٨٠% - ٩٠% (من المجموع) بين شهري تشرين الأول وآذار، و٥% بين شهري أيار وأيلول، وتؤدي الأمطار أحيانا إلى الجرفان والسيلان. ويبلغ معدل السقوط بين ٧٠٠-١٠٠٠ م م سنويا في الساحل، و ١٤٠٠ م م في الجبال، وبين ٦٠٠-٨٠٠ م م في سهل البقاع. أما بالنسبة إلى درجات الحرارة، فهي تصل في الصيف الى ٢٨ درجة في المرتفعات و٣٣ درجة في الساحل، وفي الشتاء تنخفض الى ٤- درجة في المرتفعات و٧ درجات في الساحل.

وبالنسبة الى الرطوبة، فهي تبلغ في المرتفعات بين ٧٠% - ٧٥% شتاءً و٥٠% - ٦٠% صيفاً، أما في الساحل فيبلغ معدلها ٧٠%.

١-٣: الأنهر.

يمتاز لبنان بثروة مائية مهمة، فيحده البحر الأبيض المتوسط من الغرب، ويجري فيه حوالي ٤٠ نهرا، معظمها قصيرة باستثناء نهري الليطاني والعاصي. ويوجد أيضاً مخزون مياه مكون من مياه الأمطار والثلوج بمعدل ١٠ بليون م٣ سنوياً. إن مياه الأنهر ضرورية لعمليات الري، ويتم عليها إنشاء السدود والبحيرات الاصطناعية والمحطات الكهربائية، الأمر الذي يسبب ضغطا على هذه الأنهر، فيؤثر على منسوب المياه ونقاوتها، ويلاحظ أيضا بوضوح وجود نشاطات زراعية وصناعية وعمرانية عليها.

ليس هناك أي استغلال فعلي للثروات المائية اللبنانية، بالرغم من كثافتها، ولا تزال الأساليب المستعملة لاستغلالها أساليب بدائية.

١-٤: المناطق الزراعية.

بالرغم من صغر مساحة لبنان، يمكننا تقسيمه الى خمس مناطق جغرافية أو زراعية، حيث لكل منطقة مميزاتها:

١) السهل الساحلي بطول ٢٢٥ كلم وعمق جغرافي ٧-٣٠ كلم، وتزرع فيه الخضار والموز والحمضيات، مع وجود زراعات محمية تحت البيوت البلاستيكية.
٢) المناطق المتوسطة الارتفاع (١٠٠-٨٥٠ م عن سطح البحر) والموازية للساحل اللبناني والتي تمتاز بمناخها المعتدل، وتزرع فيها زراعات العنب والزيتون واللوزيات والخضر بأنواعها وكذلك التبغ والحبوب.
٣) المناطق الجبلية المرتفعة التي يزيد ارتفاعها عن ٨٥٠ مترا والمواجهة للساحل والتي تتكون من وديان تزرع فيها التفاحيات.
٤) سهل عكار في الشمال ويزرع فيه الخضار والحمضيات والحبوب والتبغ والزيتون، وتستعمل الآلات الزراعية ووسائل الري الحديثة.
٥) سهل البقاع والذي يقسم زراعيا إلى قسمين: الأول يضم جنوب ووسط وغرب السهل وهو متقدم زراعيا وتغلب فيه زراعات العنب والحبوب والبطاطا والخضار والشمندر السكري ويمتاز بوفرة مياه الري والمكننة الزراعية، والثاني يمتد من شمال بعلبك حتى الحدود السورية وتمثل منطقة شبه جافة، ويزرع فيه المشمش والحبوب إضافة إلى تربية المواشي.

يبين الجدول التالي توزع المساحات المزروعة بحسب أنواع المزروعات والمناطق الجغرافية.

*** جدول رقم ٣: توزع المساحات المزروعة خلال الأعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦ بحسب أنواع المزروعات (بالدونم).**

	الخضار	الفاكهة	النجيليات	القرنيات	الزراعات الصناعية
الشمال					
١٩٩٤	١٤٧٦٧١	٣٧٩٥٣٥	٧٢٣١٠	٢٨٤٠٦	٥٥٠٠٢
١٩٩٥	١٥٣٨٠٧	٣٧٥٣٦٥	٧٣٠٢٣	٢٨٥٤٨	٦٢٨٠٥
١٩٩٦	١٥٧٥٣٩	٣٦٤٦٥٦	٧٣١٩٦	٢٨٩٩٦	١١٢٢١١
جبل لبنان					
١٩٩٤	١١٠٣٠٢	١٨٢٢٠٠	٩٩١٢	٤٣١٥	١٢٢٠٥
١٩٩٥	١١٤١٤٨	١٧٨٩٥٩	٩٩٨٦	٤٣٣٧	١٢٤١٢
١٩٩٦	١١٩٢٧٥	١٨٥٨٨٦	٨٩١٢	٤١٢٠	١٥١٠٨
الجنوب					
١٩٩٤	١٥٣٦٠٤	٣٦٧١١٠	٩٧٣١٨	٥٢٩٤٢	٤٨٥٥٠
١٩٩٥	١٦٠٢٧٢	٣٦٧٨٥٣	٩٨٧٧٨	٥٣٤٧١	٤٨٨٤١
١٩٩٦	١٦٣٠٠١	٣٩٦٧٤٧	٩٩١٠٠	٥٤٢٩٢	٨٧٣٦٣
البقاع					
١٩٩٤	٢٧٣٨٩٠	٣٢٧٤٥٥	١٩٩١٥٨	١١٠٦٠٥	٢٩١٠٧٣
١٩٩٥	٢٨٢٢٠٧	٣٤٠٣٩٤	٢٠٣١٤١	١١٢٢٦٤	٢٩٨٠١١
١٩٩٦	٣٧٩١٩٩	٣٥٣٦٠٦	١٩٨٢٨٧	١١٨٣٢٥	٣٢٩٨٦٤
لبنان					
١٩٩٤	٦٨٥٤٦٧	١٢٥٦٣٠٠	٣٧٨٦٩٨	١٩٦٢٦٨	٣٤٨٨٠٠
١٩٩٥	٧١٠٤٣٤	١٢٦٢٥٧١	٣٨٤٩٣٨	١٩٨٦٢٠	٤٢٢٠٦٩
١٩٩٦	٨١٩٠١٤	١٣٠٠٨٩٥	٣٧٩٤٩٥	٢٠٥٧٣٣	٥٤٤٥٤٦

- **المصدر: وزارة الزراعة (١٩٩٧)**

يعتبر لبنان بلدا زراعيا نتيجة لوجود مقومات طبيعية تسهم بشكل قاطع بإعطائه هذه الصفة ، كالأراضي الخصبة والأنهر الغزيرة إضافة الى الطاقات البشرية. فاستنادا الى الإحصاءات، إن نسبة الأراضي القابلة للزراعة تشكل ٣٥% من مجموع الأراضي اللبنانية، حيث يتم استغلال ٦٠% من هذه الأراضي (القابلة للزراعة) فقط، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة حوالي ٢٩٦ ألف هكتار، حيث يتم ري هذه الأراضي من خلال مياه الأمطار (٦٠%)، ومياه الأنهر (٣٩ %)، بينما هناك نسبة ١% تشكل الأراضي المزروعة في البيوت البلاستيكية. تشكل مساحة الغابات حوالي ١٢٠ ألف هكتارا، ومساحة المراعي ٥٢٨ ألف هكتارا. أما بالنسبة الى الأراضي المزروعة نسبة للمحافظات، فلدينا محافظة البقاع التي تشكل ٣٨% من الأراضي المزروعة وبمساحة حوالي ١٣٠ ألف هكتار، ومن ثم محافظة الشمال (٣٣% - ٧٩ ألف هكتار)، محافظة الجنوب (١٤% - ٣٣ ألف هكتار)، محافظة النبطية (٨% - ٢٩ ألف هكتار)، ومحافظة جبل لبنان (٧% - ٢٥ ألف هكتار).

بعد انتهاء الحرب وأثناء العقد الأخير، شهد القطاع الزراعي بعض التحسن، خاصة في محافظتي البقاع والشمال، بينما شهدت محافظة الجنوب جمودا نتيجة للاحتلال الإسرائيلي، وكذلك كان الأمر بالنسبة الى محافظة جبل لبنان، التي عانت من الحركة العمرانية وغلاء الأراضي.

٢: الانتاج الزراعي.

قبل أن نغوص في تفاصيل هذا القطاع ومميزاته، نريد أن نشير الى أن الحرب اللبنانية قد ساهمت في إظهار أهمية هذا القطاع من جهة والواقع المرير الذي يتخبط فيه من جهة أخرى. ومن "حسنات" هذه الحرب نرى انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية، وهجرة الناس من المدن الى القرى، وتلبية الحاجات الزراعية المحلية بموارد زراعية محلية. فقد فرضت الحرب الإطار العام للسياسات الزراعية التي على الدولة أن تسلكها. فاستنادا الى الإحصاءات، لقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي للناتج المحلي القائم للسنوات ١٩٨٥-١٩٩٠ ما بين ١٥%-٢٣%، ومن ثم تراجعت هذه النسبة للسنوات ١٩٩٤- ١٩٩٨ الى ما بين ١٠% - ١٢,٤%.

٢-١: الحيازات الزراعية.

يقدر عدد الحيازات الزراعية ١٩٤٨٢٩ حيازة تبلغ مساحتها الإجمالية ٢٤٨ ألف هكتار، ٤٢% منها مروية بشكل أو بآخر. فهناك ٥٣% من الحيازات الزراعية تقل مساحتها عن خمسة دونمات وتغطي فقط ٩% من المساحة الإجمالية المزروعة، في حين أن ١,٦% من الحيازات الأكثر من ١٠٠دونم تغطي ٣٠% من المساحة الإجمالية. وبصورة عامة يبلغ المعدل العام للحيازة الزراعية ١٢,٧ دونم ويصل الى ٢٩,٣ دونم في البقاع مقابل ٦,١ دونم في جبل لبنان. وتتوزع الحيازات المزروعة بحسب الوضع القانوني بنسبة ٨٤,٦% ملك للأفراد و ١٢,١% أراضي أميرية و ١,٣% أوقاف و ١% مشاعات.

أما بالنسبة الى المزارعين، فقد بلغ عددهم (أرباب العمل) ١٩٤٨٢٩ مزارعا. وتضم محافظة لبنان الشمالي (٢٩%) وجبل لبنان (٢١,٦%) والبقاع (١٨%)، والجنوب (٣١,٤%). وتمثل النساء ٧% من إجمالي أصحاب الاستثمارات الزراعية، والشباب (أقل من ٣٥ سنة) ١٣,٣%.

وغالبية المزارعين (٦١%) لا يتجاوز مستواهم التعليمي المرحلة الابتدائية، مقابل ١٦% من الأميين مقابل ٢٣% من مستوى المرحلة المتوسطة. ويتفرغ فقط ٣٤% من المستثمرين الزراعيين في الزراعة مقابل ٦٦% يمارسون أنشطة في مجالات غير زراعية. وتتفاوت مساحات الحيازات الزراعية التي يستثمرها المزارعون، حيث ان ٧٥% من المزارعين يستثمرون حيازات مساحتها هكتار وما دون وتمثل ٢٠% من المساحة الإجمالية المزروعة، وقد أعلن ٣٧% من المزارعين ان إنتاجهم الزراعي هو للاستهلاك الذاتي.

٢-٢: وسائل الإنتاج الممكننة.

بين الإحصاء الزراعي أن ٨٣% من المزارعين يستخدمون الوسائل الآلية في العمليات الزراعية وتصل هذه النسبة الى ٩٥% في الحيازات التي تزيد مساحتها عن ٢٠ دونم. أما الآليات المستخدمة فهي التالية:

- الجرارات الزراعية (٨٢٥٦ جرار) يستخدمها ٦٥% من المزارعين وتصل هذه النسبة الى ٨٠% في الحيازات التي تزيد عن عشرة دونمات.
- الحراثات الآلية (٢٥٢٤ حراثة) يستخدمها ١٢% من المزارعين.
- المضخات الآلية (٢٤٦٣٢ /ضخة) يستخدمها ١١% من المزارعين.
- الحاصدات (٣٧٧ حاصدة) يستخدمها ٢٥١٣٥ مزارع.

٢-٣: الإنتاج الزراعي.

بالنسبة الى المنتجات الزراعية، فان الأراضي اللبنانية قادرة على إنتاج أنواع مختلفة من المزروعات، نظرا لمقوماتها الطبيعية الفريدة. فالسهول الشمالية والجنوبية تؤمن إنتاج الحمضيات والخضار والتبغ والموز والتين، وتنتج المناطق الجبلية التفاح والأجاص والكرز والزيتون والدراق، بينما تستخدم بعض الأراضي الداخلية كمراعي لتربية المواشي. ويعتبر سهل البقاع المنطقة الزراعية الأهم في لبنان، كونه تتركز فيه ٣٨% من مجموع الأراضي المزروعة في لبنان.

هذه هي صورة موجزة عن المنتجات الزراعية اللبنانية وتوزيعها الجغرافي.

* جدول رقم٤: الإنتاج الزراعي (نباتات. فواكه) اللبناني نسبة للمحافظات.

	البقاع	الشمال	الجنوب	النبطية	جبل لبنان	نسبة الدعم	ملاحظات
القمح	%٦٦	%١٦	%١٠	%٧		%٥٠	١٤% من الاستهلاك المحلي. ينتج بكلفة عالية.
الشمندر السكري	%١٠٠ تقريباً					%٤٦	يؤمن ٣٠% من الحاجة المحلية من السكر. يتمتع بالجدوى الاقتصادية. لا استيراد من الخارج.
التبغ	%١٨	%١٦	%٢١	%٤٥		%٦٧	ينتج بفعالية وبربح بسيط. لا استيراد من الخارج. حلّ في مكان الزراعات السنوعة في البقاع.
الخيار		%٣٩	%١٧		%٢٨		ينتج بفعالية. يمكن تطويره.
باذنجان	%٣٦	%٤١	%٣	%٥	%١٥		ينتج بفعالية. يمكن تطويره.
برتقال	%٢٧	%٦٢	%٣		%٨		ينتج بفعالية. يمكن تطويره.
الشمام	%٣٦	%٦١	%٢	%١			ينتج بفعالية. يمكن تطويره.
البطيخ	%٩٦	%٢	%١	%١			ينتج بفعالية. يمكن تطويره.
الأفوكاته							يعتبر من الزراعات البديلة ويتم استيراده. ينتج بفعالية نسبية. يمكن تطويره.
الكرز		%٤	%٦		%٨٩		ينتج بفعالية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.

التفاح	٢٦%	٥٣%			١٩%		ينتج بفعالية. يمكن تطويره يصدر الى الخارج.
الموز			٨٨%		١١%		ينتج بفعالية نسبية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.
الأجاص	٢٣%	٦١%			١٣%		ينتج بفعالية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.
العنب الصناعي	٥٩%	٢٧%	٨%		٦%		ينتج بفاعلية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.
عنب المائدة	٧١%						ينتج بفاعلية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.
الحامض		٢٤%	٦٣%	١٠%	٣%		ينتج بفعالية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.
الزيتون	٦%	٤١%	١٩%	٢٤%	١٠%		ينتج بفعالية نسبية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.
البطاطا	٨١%	١٨%			١%		ينتج بفعالية نسبية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.
الجزر	٥٤%	٣٨%	٣%	١%	٤%		ينتج بفعالية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.
البندورة	٢٨%	١٠%	٩%	٢%	٥١%		ينتج بفعالية. يمكن تطويره. يصدر الى الخارج.

- المصدر: الاسكوا (١٩٩٩).

*جدول رقم ٥: تطور المساحات المزروعة بحسب نوع الانتاج (هكتارات)

أنواع المزروعات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الحبوب	٣٨٢٨٩	٣٨٢٨٠	٣٨٢٩٦
الجوزيات	٤٨٦٢	٥٠٨٥	٥١٤٧
الزراعات المنتجة للزيوت	٥٠٤٨٣	٥٠٦١٠	٥٤٥٠٠
الخضار	٥٢٤٥٥	٥٤٦٠٥	٥٦١٩٦
الفواكه	٧٧٥٤٢	٧٩٣٢٥	٨٢٧١٤
الزراعات الصناعية	١٣٦٧٥	١٤٧٠٠	١٥٦٢٠
الجذريات والدرنيات	١٤٦٦٣	١٢٦٥٠	١٣١٢٦
البقول	١٩٩٥٣	١٩٩١٥	١٩٩٤٥

- المصدر: منظمة الأغذية الدولية (١٩٩٩).

* جدول رقم ٦: الانتاج الزراعي اللبناني (أطنان).

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الحبوب	٩٣٧٩٦ %٢,٨	٩٤٠٢٥ %٢,٨	٩٤٣٣٢ %٢,٧
الجوزيات	٤٣٥٣٠ %١,٣٢	٤٣٧٥٠ %١,٣	٤٥٣١٥ %١,٣
الزراعات المنتجة للزيوت	٢٣٩٤١ %٠,٧	١٧١٠٧ %٠,٥	٢٤٧١٤ %٠,٧
الخضار	١٢٤٣٧٩٩ %٣٧,٨	١٣٠٢١٠٠ %٣٨,٩	١٣٣٩٣٥١ %٣٩,٢
الفواكه	١٢٣٤٠٩٦ %٣٧,٥	١٢٥٩٠٠٠ %٣٧,٦	١٢٩٣٥٠٢ %٣٧,٨
الزراعات الصناعية	٢٥٤٤٨٢ %٧,٧	٢٨٢٥٠٠ %٨,٤	٣١٢٦٩٨ %٩,١
الجذريات والدرنيات	٣٥٣٢٩٧ %١٠,٧	٣٠٦١٨٠ %٩,١	٢٦٤٧٢٤ %٧,٧
البقول	٤١٠٣٩ %١,٢	٤١١٢٥ %١,٣	٤١٠٧٧ %١,٢

- المصدر: منظمة الأغذية الدولية (١٩٩٩).

٢-٤: الثروة الحيوانية.

عانت الثروة الحيوانية كثيرا من مساوئ الحرب، ولكنها تحسنت أثناء العقد الأخير بنمو سنوي بلغ ٤,١٦ %، وبدأت تشكل ٢٥% من مجموع الإنتاج الزراعي الوطني. ويبلغ عديد الثروة الحيوانية للعام ١٩٩٧بحسب وزارة الزراعة حوالي ١٢ مليون من الدواجن، ويتركز في محافظتي البقاع وجبل لبنان، وعديد الماعز حوالي ٤٩٤ ألف رأس ويتركز في البقاع، وعديد الأغنام حوالي ٣٢٢ ألف رأس ويتركز في سهل البقاع، وعديد الأبقار حوالي ٥٧ ألف رأس ويتركز في محافظة الشمال (جدول رقم ٧).

وفيما كان إعداد هذا الملف قيد الإنجاز، صدر إحصاء زراعي جديد من وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) يورد الأعداد التالية بالنسبة للثروة الحيوانية: الأبقار (٧٥٨٧٤ رأس)، الأغنام (٣٧٨٠٥٠ رأس)، الماعز (٤٣٥٩٦٥ رأس)، والخنزير (٩٧١١ رأس)، والدواجن (١٥,٤ مليون)، وخلايا النحل (١٣١٩٣٧ خلية). وقد أرفقت في ملحقِ هذا الملف الإحصاءات ذات الصلة الواردة في الدراسة.

أما بالنسبة إلى الإنتاج الحيواني بشكل عام، فقد كانت هناك زيادة في إنتاج الحليب من ٩٢,٥ ألف طن في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠٠ ألف طن في عام ١٩٩٨، وفي إنتاج لحم الدواجن من ٥٦ طن في عام ١٩٩٠ إلى ٦٩ طن في عام ١٩٩٨، وفي إنتاج الماشية من ٦٥ ألف في ١٩٩٠ إلى ٨٠ ألف في ١٩٩٨. وبالرغم من التحسن في زيادة الإنتاج الحيواني، يبقى لبنان مستوردا رئيسيا للحوم، من أجل تلبية الحاجات المحلية.

*** جدول رقم ٧: توزع الثروة الحيوانية بحسب المحافظات.**

المحافظة / القضاء	الأبقار	الأغنام	الماعز
البقاع			
بعلبك	٤٠٩٤	١٢٥٩١٤	١٠١٨٥٠
البقاع الغربي	٢٨٦٠	٣٥٥٠٠	٣٠٠٠٠
الهرمل	١٧٤١	١٩٤٧٥	٣٦٢٢٠
راشيا	٩٧٣	٨١٩٣	٤٤٧٦٠
زحلة	٦٢٤٨	٣٠٨٠٥	٧١٠٠
المجموع	**١٥٩١٦**	**٢١٩٨٨٧**	**٢١٩٩٣٠**
جبل لبنان			
عاليه	٨٥٩	١٧١	٥١٤
بعبدا	١٤٠٣	١٧٥	٣٠٣٥
الشوف	١٧١٢	١٠٤٥	٩٩٠٠
جبيل	١٤٧٠	٣٨٣٧	٢٤٨٥٢
كسروان	١٠١٧	٨٥٨٠	٢٠٣٠٣
المتن	١٨٥٦	٧٣١	٧١٧٣
المجموع	**٨٣١٧**	**١٤٥٣٩**	**٦٥٧٧٧**

النبطية			
بنت جبيل	٩٢١	٣٠٤٠	٢٠٨٤٤
حاصبيا	٨٣٧	٢١٤٠	٢١١٨٤
مرجعيون	٢٤٦٤	٨٣٥٠	١٢٨٢٠
النبطية	١٨١٨	٤٥٧٥	١٣٥٢٥
المجموع	**٦٠٤٠**	**١٨١٠٥**	**٦٨٣٧٣**
الشمال			
عكار	١٤٤٠٤	٣٣٧٥٩	٢٩٩٣٧
البترون	٧٠٤	٣٧٨	٥٩٧٨
بشري	٨٧	٥٤٢٠	١١٤٠٦
الكورة	٥٤٥	٤٤٧٣	٤٤٥٥
المنيه	٢٩٧٣	٧٨٣٣	٣٠٢٠٦
طرابلس	٦٥	٣٠٠	٢٠٠
زغرتا	١٠٤٧	٧٣٤٠	٨٣٢٦
المجموع	**١٩٨٢٥**	**٥٩٥٠٣**	**٩٠٥٠٨**
الجنوب			
جزين	٩٨٧	١٣١٩	١٠٣٤٥
صيدا	٣١٦٤	٢٠٤٠	١٢٢٦٢
صور	٢٣٧٧	٦٣٣٣	٢٦٨٢٥
المجموع	**٦٥٢٨**	**٩٦٩٢**	**٤٩٤٣٢**
المجموع العام	**٥٦٦٢٦**	**٣٢١٧٢٦**	**٤٩٤٠٢٠**

- المصدر: وزارة الزراعة (١٩٩٧).

* جدول رقم ٨: توزع الأبقار بحسب المحافظة.

المحافظة	النسبة
جنوب لبنان	%١٢
البقاع	%٢٨
جبل لبنان	%١٥
شمال لبنان	%٣٤
النبطية	%١١

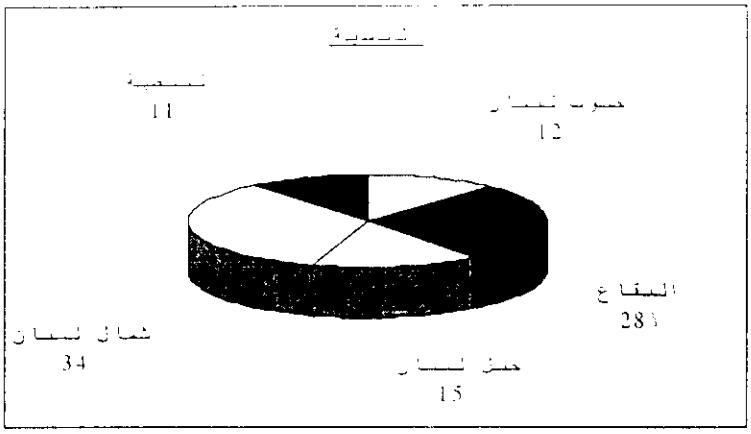

- المصدر: وزارة الزراعة (١٩٩٧).

* جدول رقم ٩: توزع الأغنام بحسب المحافظة.

المحافظة	النسبة
جنوب لبنان	%٣
شمال لبنان	%١٨
النبطية	%٦
جبل لبنان	%٥
البقاع	%٦٨

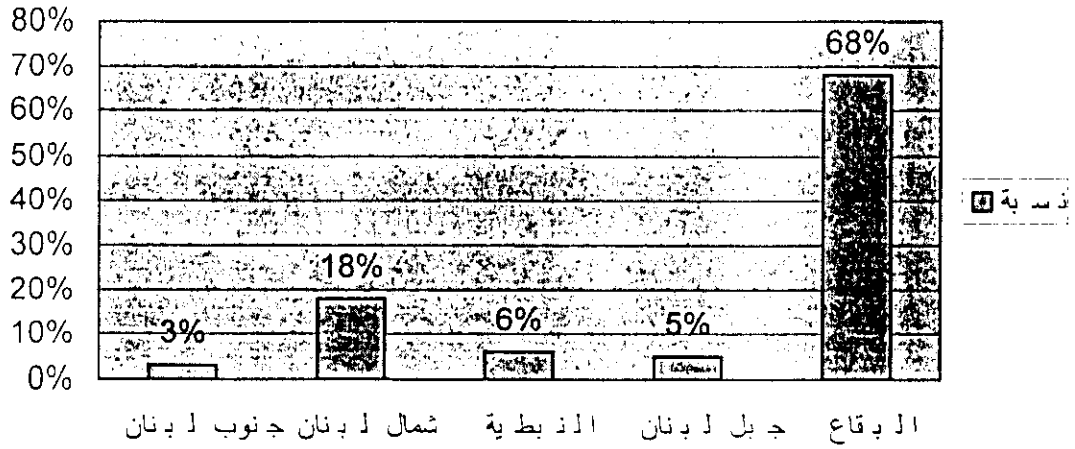

- المصدر: وزارة الزراعة (١٩٩٧).

* جدول رقم ١٠: توزع الماعز بحسب المحافظة.

المحافظة	النسبة
لبنان الجنوبي	%١٠
لبنان الشمالي	%١٨
النبطية	%١٤
جبل لبنان	%١٣
البقاع	%٤٥

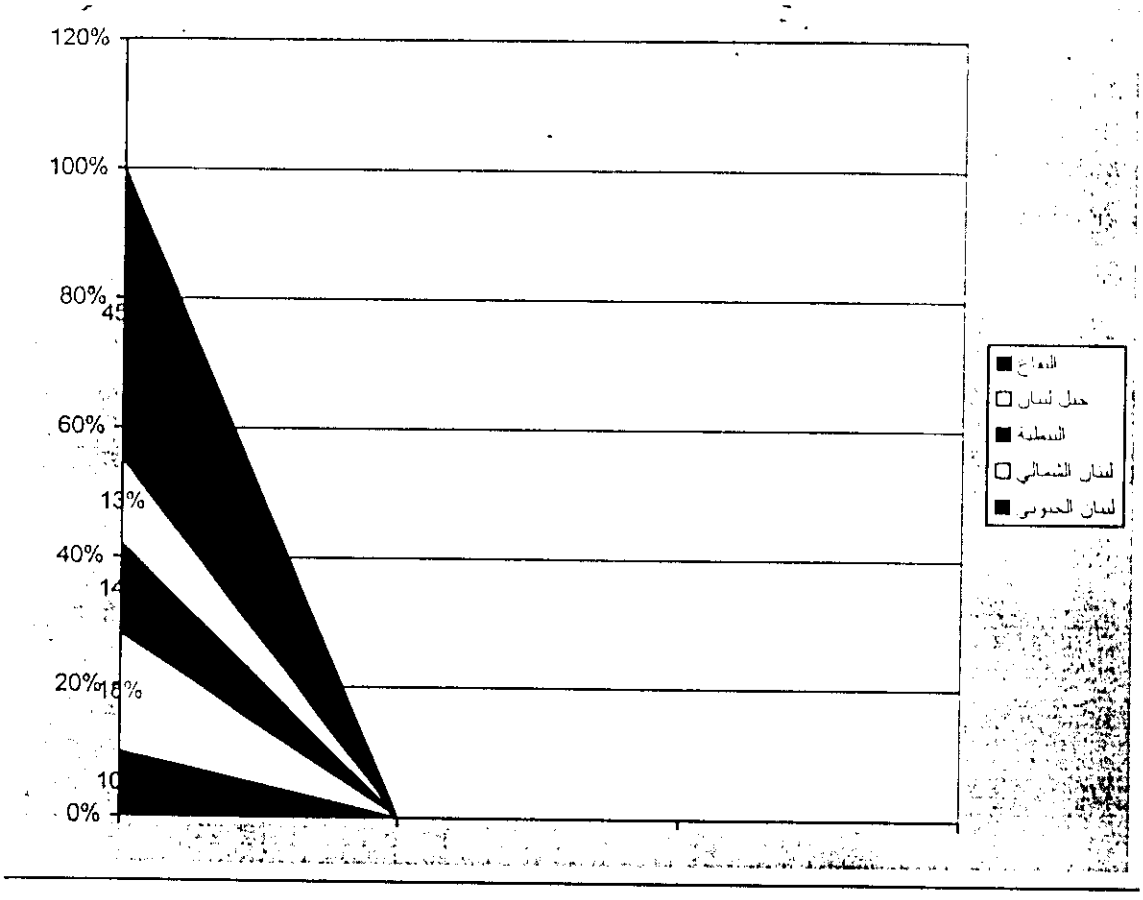

- المصدر: وزارة الزراعة (١٩٩٧).

* جدول رقم ١١: قيمة الدخل القومي الزراعي والحيواني في لبنان ١٩٩٣- ١٩٩٦ (بملايين الليرات).

		الشمال	جبل لبنان	الجنوب	البقاع	لبنان
الدخل الزراعي	١٩٩٣	٣٩٣٦٥٥	٣١٠٠٣٣	٥٧٣١٢٧	٦٨٦٢٥٣	١٩٦٣٠٦٨
	١٩٩٤	٥٦٦٩٣٣	٥٣٧٤٤٩	٦٦٦٥٥٩	١٠٤٦١٣٥	٢٨١٧٠٧٦
	١٩٩٥	٥١٨٥٩٤	٤٣٠٠٧٧	٧٢٢٩٧٦	٩٦٧٦٦٠	٢٦٣٩٣٠٧
	١٩٩٦	٥١٥٠٤٠	٤٠٩٧٤٢	٧٥٤٩٧٩	٩١٩٠٤٢	٢٥٩٨٨٠٣
الدخل الحيواني	١٩٩٣	٨٩٠٦٣	٩٧٤٧٩	١٥٠٠٤٧	١٠٨٩٧٢	٤٤٥٥٦١
	١٩٩٤	٩٥٩٨٢	١٠٢٧٢٠	١٦٢٥١٠	١١٦٥٢٥	٤٧٧٧٣٦
	١٩٩٥	١٠٧٦١٠	١١٦١٨٣	١٦٩٧٧١	١٢٠٧٨٣	٥١٤٣٤٧
	١٩٩٦	١١٥٢٠٠	١١٩٩٧٥	١٥٩٠٨٣	١٧٣٦٠٣	٥٦٧٨٦١
الدخل الزراعي والحيواني العام	١٩٩٣	٤٨٢٧١٨	٤٠٧٥١٢	٧٢٣١٧٤	٧٩٥٢٢٥	٢٤٠٨٦٢٩
	١٩٩٤	٦٦٢٩١٥	٦٤٠١٦٩	٨٢٩٠٦٩	١١٦٢٦٦٠	٣٢٩٤٨١٢
	١٩٩٥	٦٢٦٢٠٤	٥٤٦٢٦٠	٨٩٢٧٤٧	١٠٨٨٤٤٣	٣١٥٣٦٥٤
	١٩٩٦	١١٥٢٠٠	١١٩٩٧٥	١٥٩٠٨٣	١٧٣٦٠٣	٥٦٧٨٦١

- المصدر: وزارة الزراعة (١٩٩٧).

* جدول رقم ١٢: المنتجات الحيوانية للسنوات ١٩٩٦- ١٩٩٨ (أطنان).

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
لحم البقر والعجل	١٠٤٩٥	١٣٣٦٥	١٣٥٠٠
حليب البقر	١٥٦٥٤٥	١٥٨٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
لحم الضأن والحمل	٦٢٦٧	٧٩٢٠	٨٨٠٠
لحم الدجاج	٥٨١٦٣	٦٥٠٠٠	٦٩٠٠٠
بيض الدجاج	٢٨١٣٩	٣٠٠٠٠	٤٤٠٠٠
العسل	١٧٣٨	١٨٠٠	٧٠٠
لحم (مجموع)	٩٠٢٦٨	١٠١٨٢٠	١٠٦٧٥٠
حليب (مجموع)	٢٢٣٧٦٣	٢٢٦٠٠٠	٢٧٠٧٠٠

- المصدر: منظمة الأغذية الدولية (١٩٩٩).

٢-٥: الثروة السمكية.

بلغ إنتاج الثروة السمكية ٤,١ ألف طن متري في سنة ١٩٩٦(المجموعة الإحصائية، النشرة ١٨، الاسكوا).

٣: الصادرات والواردات الزراعية.

يعتبر لبنان بلدا زراعيا، لذلك، تشكل المنتجات الزراعية الوطنية عنصرا أساسيا في البنية التجارية اللبنانية. فهناك بعض المنتجات التي تفوق الحاجات المحلية، فيتم تصديرها إلى الخارج، بينما هناك بعض المنتجات التي لا تكفي لتلبية الاحتياجات المحلية أو غير موجودة فيتم استيرادها من الخارج. فمن أهم السلع المستوردة نجد اللحوم والأسماك والحبوب ومنتجات الألبان. أما الصادرات فهي البطاطا والبندورة والبصل والخيار والثوم والتفاح، بالإضافة الى بعض السلع التي تزرع من أجل تصديرها كالحمضيات والخضراوات والفواكه.

ويعتبر القطاع الزراعي اللبناني قطاعا مستوردا بالرغم من إمكانياته الجيدة. فأثناء الحرب وما قبلها شكلت الصادرات الزراعية حوالي ٣٠% من الصادرات، أما بعد الحرب، انخفضت هذه النسبة الى ٢٠%. لقد كان هناك ارتفاع في نسبة الواردات الزراعية مقارنةً مع الصادرات الزراعية، حيث أصبح العجز في الميزان التجاري للقطاع الزراعي ١٩٥٣,٨- مليار ل ل (عام ١٩٩٨). ومن بعض أسباب هذا العجز القيمة العالية لصرف الليرة اللبنانية تجاه الدولار الأمريكي، وزيادة الدخل عند الأفراد بعد انتهاء الحرب، وحركة إعادة الاعمار...

٣-١: الميزان التجاري للقطاع الزراعي.

بالعودة الى الإحصاءات(عام ١٩٩٨)، تشير الأرقام الى الوقائع التالية:

* الصادرات الزراعية: ٢١٥ مليار ل ل
* الواردات الزراعية: ٢١٦٨,٩ مليار ل ل
* العجز في الميزان التجاري للقطاع الزراعي: ١٩٥٣,٨- مليار ل ل
* نسبة الصادرات الزراعية مقارنة مع الواردات الزراعية: ٩,٩%

كما نرى، هناك فرق في الميزان التجاري للقطاع الزراعي بين الصادرات والواردات لمصلحة الأخيرة، ولكن ما يلفت للنظر هو الفرق الشاسع لحركة التبادل والأرقام العالية للعجز، الأمر الذي يدل على ضعف هذا القطاع بالرغم من المقومات والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة، وعدم تمكنه من تلبية الحاجات المحلية والاستهلاك الوطني. وما يزيد الأمور سوءا هو لجوء الدولة الى الاستيراد بدلا من توفير الوسائل والجهود المحلية لإنتاج بعض السلع والمنتجات الزراعية المستوردة، من أجل دعم الاقتصاد الوطني وتصحيح الخلل التجاري. ومن الأسباب الكامنة وراء ضعف حجم الصادرات هو اتباع الدولة لسياسات زراعية بدائية وغير مدروسة، إضافة الى التخلف في البنى التحتية وتقنيات الإنتاج والتسويق، وعدم ملاقاة الإنتاج الزراعي اللبناني للمعايير الدولية في الجودة والوزن، الأمر الذي يؤثر سلباً على مسألة منافسة المنتجات الأجنبية، وصعوبات كبيرة في مجالي التصدير والتسويق. فإذا، هناك حاجة ماسة لتطوير هذا القطاع، لأنه يلعب دورا أساسيا في مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

وقد شكلت منتجات الصناعة الغذائية ٤٩,٩٤% من الصادرات الزراعية و ٤١,٤٣% من وارداتها. وقد برز بعض التحسن في هذا القطاع نتيجة القرارات المتعلقة بحماية الإنتاج الزراعي.

* جدول رقم ١٣: الواردات والصادرات الزراعية نسبة لمجموع الواردات والصادرات (بملايين الليرات).

	مجموع الصادرات	مجموع الواردات	الصادرات الزراعية	الصادرات الزراعية نسبة لمجموع الصادرات	الواردات الزراعية	الواردات الزراعية نسبة لمجموع الواردات	العجز في القطاع الزراعي	الصادرات الزراعية نسبة للواردات الزراعية
٩٤	٩١٣٣١٨	٤٧٤٦٩٠٢	١٨٢٤٨٧	١٩,٩٨	٩٥٣١٥٤	١٩,٨٩	-٧٧٠٦٦٧	١٩,١٥
٩٥	١٣٣٦١٥١	٨٨٦٢٨٢٩	٢٣٢٠٨٣	١٧,٣٧	٢٢٤٤٤٥٦	١٩,٠٢	-٢٠١٢٣٧٣	١٠,٣٤
٩٦	١٦٠٢٨٥٢	١١٩٠٣١٠٤	٢٥١٣٤٩	١٥,٦٨	٢٣٦٠٣٠٥	١٩,٨٥	-٢١٠٨٩٥٦	١٠,٦٥
٩٧	١١٠٤٣٧٣	١١٤٩٥٠٤٤	٢٢١٢٣١	١٧,٠٩	٢٣١٠٥٩٢	١٩,٨٥	-٢٠٨٩٣٦١	٩,٥٧
٩٨	١٠٨٦٧٣٨	١٠٧١٨٦٦٠	٢١٥٠٧٧	١٩,٧٧	٢١٦٨٨٧٩	٢٠,٢١	-١٩٥٣٨٠٢	٩,٩٢

- المصدر: ادارة الجمارك (١٩٩٩).

* جدول رقم ١٤: تبادل المنتجات الزراعية في التجارة الخارجية ١٩٩٨ (بملايين الليرات).

	القيمة	النسبة المئوية
إجمالي التصدير	١٠٨٦٣٥٢	
إجمالي التصدير الزراعي	٢١٤٧٧٨	%١٩,٧٧
- منتجات المملكة الحيوانية	٨١٩٧	%٣,٨٢
- منتجات المملكة النباتية	٩٠٠٢٥	%٤١,٩٢
- شحوم ودهون وزيوت	٩٢٨٥	%٤,٣٢
- منتجات صناعة الأغذية	١٠٧٢٧١	%٤٩,٩٤
إجمالي الاستيراد	١٠٧١٩٠٠٧	
إجمالي الاستيراد الزراعي	٢١٦٦٧٣٦	%٢٠,٢١
- منتجات المملكة الحيوانية	٥٥٦٩١٩	%٢٥,٧٠
- منتجات المملكة النباتية	٦٢٠١٦٧	%٢٨,٦٢
- شحوم ودهون وزيوت	٩٢٠٢٤	%٤,٢٥
- منتجات صناعة الأغذية	٨٩٧٦٢٦	%٤١,٤٣
نسبة التصدير الى الاستيراد في الزراعة		%٩,٩١
- منتجات المملكة الحيوانية		%١,٤٧
- منتجات المملكة النباتية		%١٤,٥٢
- شحوم ودهون وزيوت		%١٠,٠٩
- منتجات صناعة الأغذية		%١١,٩٥

- المصدر: المصرف المركزي (١٩٩٩).

٣-٢: المنتجات المصدرة.

استنادا الى إحصاءات وزارة الزراعة (لعام ١٩٩٨)، تأتي المنتجات الغذائية المصنعة في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية، إذ بلغت حصتها ٤٩,٩٤%، تليها المنتجات النباتية بنسبة ٤١,٩٢%، ثم الشحوم والدهون والزيوت (٤,٣٢%)، والمنتجات الحيوانية (٣,٨٢%).

٣-٣: دول التصدير.

بالنسبة الى الصادرات الزراعية، فان معظمها (٨٧,١٤%) محصور بعشرين دولة، حيث تأتي المملكة العربية السعودية في الطليعة (١٨,٥٤%)، تليها الولايات المتحدة (١٥,٧٠%)، وليبيا (٧,٧١%)...

ومن أجل تشجيع وتسهيل تصريف المنتجات الزراعية اللبنانية في الأسواق الخارجية وتخفيض كلفة التصدير، عقدت وزارة الزراعة اتفاقا مع شركة الخطوط الجوية عبر المتوسط، بهدف اعتماد أسعار تشجيعية لنقل المنتجات الزراعية اللبنانية جوا.

٣-٤: المنتجات المستوردة.

أما بالنسبة الى الاستيراد الزراعي، فقد شكلت منتجات صناعة الأغذية المرتبة الأولى من بين المستوردات الزراعية بنسبة ٤١,٤٣%، تليها المنتجات النباتية ٢٨,٦٢%، والحيوانية ٢٥,٧٠ %، والشحوم والدهون والزيوت ٤,٢٥%. وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى من بين الدول المصدرة الى لبنان بنسبة ٢١%، تليها فرنسا ٩,١٠%، وسوريا ٦,٧%.

*** جدول رقم ١٥: استيراد وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية لعام ١٩٩٨ : أول عشرين دولة استورد منها لبنان منتجات زراعية وغذائية (بملايين الليرات).**

	البلد	القيمة	النسبة
١	الولايات المتحدة	٤٥٤٧٣٤	%٢٠,٩٩
٢	فرنسا	١٩٧٢٦٧	%٩,١٠
٣	سوريا	١٤٥٣٦٦	%٦,٧١
٤	ألمانيا	١٢٤٩٧٠	%٥,٧٧
٥	هولندا	١٠٠٤٥٦	%٤,٦٤
٦	إيطاليا	٩٧٨٥١	%٤,٥٢
٧	بريطانيا	٧٤٨٠٠	%٣,٤٥
٨	البرازيل	٧٤٥٨٣	%٣,٤٤
٩	تركيا	٦٤٩٠٤	%٣,٠٠
١٠	ايرلندا	٦٠٦٣٦	%٢,٨٠
١١	تشيكيا	٥٣٣٥٠	%٢,٤٦
١٢	الدانمارك	٥٠٤٤٩	%٢,٣٣
١٣	الأرجنتين	٤٥٧٨٨	%٢,١١
١٤	إسبانيا	٤٥١٠٩	%٢,٠٨

١٥	مصر	٤٣٠٩٣	%١,٩٩
١٦	بلجيكا	٣٨٧٢٦	%١,٧٩
١٧	أستراليا	٣٦٦٣٣	%١,٦٩
١٨	هنغاريا	٣٥٦٤٢	%١,٦٤
١٩	إيران	٣٢٨٦٦	%١,٥٢
٢٠	السعودية	٢٧٧٢٠	%١,٢٨
	المجموع	١٨٠٤٩٤٣	%٨٣,٣٠
	مجموع الاستيراد الزراعي	٢١٦٦٧٣٦	

- المصدر: المصرف المركزي (١٩٩٩).

* جدول رقم ١٦: استيراد وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية لعام ١٩٩٨: أول عشرين دولة صدر لبنان إليها منتجات زراعية وغذائية (بملايين الليرات).

	البلد	القيمة	النسبة
١	السعودية	٣٩٨١٤	%١٨,٥٤
٢	الولايات المتحدة	٣٣٧٢٦	%١٥,٧٠
٣	ليبيا	١٦٥٧٠	%٧,٧١
٤	الإمارات العربية المتحدة	١٥٩٤٧	%٧,٤٢
٥	الكويت	١٥٠٧٧	%٧,٠٢
٦	الأردن	١٠٦٦٤	%٤,٩٧
٧	ألمانيا	٨٨٢٢	%٤,١١
٨	بريطانيا	٦١٤٦	%٢,٨٦
٩	فرنسا	٥٢٦٧	%٢,٤٥
١٠	قطر	٤٤٨٨	%٢,٠٩
١١	رومانيا	٤٢٢٨	%١,٩٧
١٢	كندا	٤٠٦٧	%١,٨٩
١٣	مصر	٣٥٨٢	%١,٦٧
١٤	سوريا	٣٥٧٥	%١,٦٦
١٥	الاتحاد الروسي	٣٠٥٣	%١,٤٢
١٦	أستراليا	٢٨٢٦	%١,٣٢
١٧	عمان	٢٥٤٨	%١,١٩
١٨	البحرين	٢٤٢٣	%١,١٣
١٩	تركيا	٢٢٣٧	%١,٠٤
٢٠	شاطئ العاج	٢٠٩٧	%٠,٩٨
	المجموع	١٨٧١٥٧	%٨٧,١٤
	مجموع التصدير الزراعي	٢١٤٧٧٨	

- المصدر: المصرف المركزي (١٩٩٩).

* جدول رقم ١٧: الميزان التجاري الزراعي لعام ١٩٩٨ مع أول عشرين دولة صدر لبنان إليها (بملايين الليرات).

١	السعودية	+ ١٢٠٩٤,٥٤
٢	الولايات المتحدة	- ٤٢١٠٠٧,٧٥
٣	ليبيا	+ ١٦٣٧٥,٧٨
٤	الإمارات العربية المتحدة	+ ١٠٤٩٣,٦٧
٥	الكويت	+ ١١٧٢٠,٦٥
٦	الأردن	- ١٤٥٩٦,١٦
٧	ألمانيا	- ١١٦١٤٧,٥٨
٨	بريطانيا	- ٦٨٦٥٤,١٢
٩	فرنسا	- ١٩١٩٩٩,٩٨
١٠	قطر	+ ٤٤٦٤,٤٣
١١	رومانيا	- ١٤٦,٧٤
١٢	كندا	- ٦٢٠٢,١٠
١٣	مصر	- ٣٩٥١٠,٩٧
١٤	سوريا	- ١٤١٧٩١,٤٣
١٥	الاتحاد الروسي	+ ٤٢٣,٦٩
١٦	أستراليا	- ٣٣٨٠٧,١٩
١٧	عمان	- ١٤٣٦,٢٧
١٨	البحرين	+ ١٥٥٣,٢٠
١٩	تركيا	- ٦٢٦٦٦,٦٦
٢٠	شاطئ العاج	+ ١٢٤٥,٤٢

- المصدر: المديرية العامة للجمارك (١٩٩٩).

٤: واقع التنمية الريفية في لبنان.

إن التنمية الريفية والتنمية الزراعية هما مفهومان يكملان بعضهما البعض، فلا تنمية ريفية من دون تنمية زراعية، ولا تنمية زراعية من دون تنمية ريفية. هناك قواسم وسياسات مشتركة تجمع المفهومين، فإذا تعثر أحد القطاعين تعثر الآخر، والعكس صحيح.

لقد سببت السياسات غير الملائمة والحرب اللبنانية الكثير من المعاناة للقطاع الزراعي، الأمر الذي ظهر جليا من خلال الأوضاع الصعبة في المناطق الريفية النامية، حيث تعمقت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ولقد جاءت الاعتداءات الإسرائيلية ومسألة المهجرين لتزيد من مشاكل هذا القطاع.

لقد وضعت الدولة اللبنانية خططاً اقتصادية وتنموية عامة، حيث شمل البعض منها المناطق الريفية والنائية، ولكنها لم تحقق الأهداف المطلوبة، بل على العكس أدت الى الحرمان الذي تعاني منه هذه المناطق. ولا ينحصر هذا التوجه الخاطئ بالقطاع العام فقط، بل يطال أيضا القطاع الخاص، حيث صبت كافة استثماراته (٦٧% في عام ١٩٩٧) في القطاع التجاري والإعمار، بينما كان نصيب الأماكن النائية من الاستثمارات الخاصة ١,٦% فقط. وبكلمة أخرى، لقد جذبت محافظتا بيروت وجبل لبنان ٩٥% من مجموع استثمارات القطاع الخاص.

لقد أظهرت الإحصاءات (عام ١٩٩٧) بأن للفقر طابعا ريفيا وقرويا في لبنان، أي أنه محصور بشكل خاص في القرى والمناطق النائية، حيث تشهد هذه المناطق تخلفا في قطاعات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. لقد حاولت الدولة من خلال انتخابات البلديات النهوض بتلك المناطق، ولكن، نظرا للإمكانيات المادية المحدودة لتلك الهيئات، إضافة الى مشاكلها الإدارية والتقنية وافتقارها لأساليب دراسة وإدارة المشاريع التنموية الكبيرة، كل هذه الأمور عرقلت عملية نهوض المناطق النائية.

هناك بعض المعطيات التي تظهر بوضوح الفرق الشاسع في الأحوال المعيشية السائدة في المدن والقرى. فمن الناحية السكانية، يشكل سكان المدن ٨٠% من مجموع السكان، ويعيش في محافظتي بيروت وجبل لبنان ٥٠% من مجموع السكان، بينما يعيش في محافظة البقاع ١٢,٩% من مجموع السكان، حيث ٦٥,٦% من سكان البقاع يصنفون من سكان المدن، بينما تصل هذه النسبة الى ٧٢,٤% في محافظة الجنوب. نريد أن نشير هنا الى أن نسبة السكان القاطنين في المدن في الدول العربية تصل الى ٥٥%، و٧٥% في الدول الصناعية.

أما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فقد جاءت الحرب لتبرز المشاكل والصعوبات التي كانت تعاني منها أصلا المناطق الريفية، والتي جاءت بعد سجل حافل من الحرمان والتخلف الذي ساد المنطقة في السنوات التي سبقت الحرب، الأمر الذي أدى الى هجرة السكان نحو المدن، والى نقمة تجاه السلطات المركزية في بيروت. ومن مناطق النزوح يمكننا أن نسمي بعلبك-الهرمل وعكار وأقضية بنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا.

ويمكننا أن نضيف أخيرا مسألة افتقار المناطق الريفية للنوعية الملائمة من البنى التحتية من شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق.

أما بالنسبة الى اليد العاملة الزراعية، يقدر العدد الإجمالي بحوالي ٢٩٤ ألف شخص، ويتكون هذا العدد الإجمالي من ١٨٧٤٤٤ من اليد العاملة العائلية و٢٢٧٥٣ من اليد العاملة المأجورة بصورة دائمة، ومن يد عاملة موسمية توازي ٨٣٥٩٣ عاملاً دائماً. وتشكل اليد العاملة النسائية ٣٦% من إجمالي اليد العاملة الزراعية.

٥: سياسة الدولة الزراعية.

كما نعلم، يتبع لبنان نظاماً اقتصادياً ليبرالياً، حيث يكون تدخل الدولة في أدنى مستوياته، الأمر الذي يؤدي الى عدم تمكنها من وضع الأسس للبنى التحتية الاجتماعية، ومن خلق جو مناسب للتجارة الحرة من حيث القوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية العامة. لقد كانت هناك استثمارات ضخمة من قبل القطاع العام في البنى التحتية، عبر إنشاء المرافئ والمطارات والمستودعات والطرق وشبكة مواصلات، ولكن، لم تشمل هذه السياسات القطاعات الاقتصادية المنتجة من أجل مواجهة هيمنة وتدفق السلع والصادرات الأجنبية. لقد عنت السياسة الاقتصادية الليبرالية أيضا ضرائب بسيطة على الأرباح، والسرية المصرفية وبتبادل حر للعملات الأجنبية. فكل هذه الوقائع أدت الى التقليل من الخيارات أو السياسات الزراعية التي تعتمدها الدولة.

فالسياسة الزراعية القائمة ليست كفيلة باستغلال الطاقات والكفاءات والمقومات الطبيعية الموجودة من حيث خصوبة التربة، والتنوع الجغرافي والمناخي، وغزارة المياه والأنهر، وقرب لبنان من بعض الأسواق المهمة والكبيرة (الخليج العربي، أوروبا...)، لذلك، يجب على الدولة اللبنانية أن تضع خططاً مفصلة من أجل استغلال كافة هذه الإمكانيات، والنهوض بالزراعة من قطاع بدائي الى قطاع مزدهر ومتطور.

إننا نرى مدى تدخل الدولة في القطاع الزراعي من خلال السياسات الزراعية المتبعة، ولكن، من جهة أخرى، نرى أن الدولة تتدخل أيضاً اقتصادياً من خلال وضع ضوابط لقيمة صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية (خاصة الدولار الأمريكي) عبر الفوائد العالية، الأمر الذي يؤثر سلباً على توفر السيولة في البلد. فالقيمة العالية "المصطنعة" للعملة الوطنية تعيق الصادرات الزراعية اللبنانية، ويؤدي عدم توفر السيولة الى زيادة تكاليف الإنتاج.

ثم، هناك مشكلة أيضا في السياسة المتبعة لتسعير كميات المياه والكهرباء المستهلكة من قبل المزارعين، حيث تكون الأسعار غالبا دون المستوى المطلوب، أي أن المزارعين لا يدفعون البدل المناسب، الأمر الذي يؤدي الى سوء استغلال وهدر الموارد.

٥-١: الروزنامة الزراعية.

بالعودة الى المنتجات الزراعية اللبنانية والسياسات المتعلقة بها، إننا نرى بأن الفواكه والخضار حازت على اهتمام السلطات اللبنانية من خلال سياسة "الروزنامة الزراعية" التي ترجع الى أوائل الستينات والتي تم تعديلها في سنتي ١٩٩٢ و١٩٩٥. تنص الروزنامة على منع استيراد الحمضيات والتفاح والعنب والبطاطا والزيتون في أوقات معينة، بينما المنتجات الأخرى بحاجة الى موافقة خاصة من قبل وزارة الزراعة كالبصل والخيار والبندورة والزبيب، أو يمكن

الاستيراد في فترات معينة من السنة، أي في الأوقات التي لا تكون هناك أية منافسة مع المنتجات الوطنية، كالبطيخ والثوم والأجاص والدراق والمشمش. فقد جاءت هذه السياسة لتدعم ولتحمي المزارع اللبناني من المنافسة الأجنبية، خاصة بعد تمكن المزارعين اللبنانيين من تلبية الحاجات المحلية بنسبة معينة، وتمكنهم أيضا من تصدير بعض منتجاتهم الى الخارج.

* جدول رقم ١٨: الروزنامة الزراعية: مقتطفات.

. الوقت الذي يسمح خلاله باستيراد المنتجات الزراعية التي تحتاج الى تصريح

	البداية	النهاية
الموز	أيار	آب
البطاطا	كانون الثاني	آذار

. الوقت المسموح خلاله باستيراد منتجات زراعية محددة ولا تتطلب تصريحاً

	البداية	النهاية
الباذنجان	كانون الثاني	آذار
الكوسا	كانون الثاني	حزيران
الفاصوليا العريضة	كانون الثاني	أيار
الثوم	كانون الثاني	نيسان
البطيخ	كانون الثاني	حزيران
المشمش	أيلول	نيسان
الأجاص	تشرين الثاني	حزيران
الدراق	تشرين الثاني	أيار - حزيران

- المصدر: وزارة الزراعة

٥-٢: سياسة دعم بعض المنتجات الزراعية.

تقوم الدولة اللبنانية بدعم بعض المنتجات المحلية كالقمح والشمندر والتبغ. فمكتب الحبوب والشمندر السكري التابع لوزارة الاقتصاد والتجارة يضع السياسات لإنتاج الطحين والشمندر السكري ويقوم أيضا بمهمة التسعير.

٥-٢-١: القمح.

إن الإنتاج السنوي من القمح هو ٣٠ ألف طن، بينما الاستهلاك المحلي يبلغ ٤٠٠ ألف طن سنوياً، فيضطر المستوردون بناءً على قرارات الدولة الى شراء الإنتاج المحلي بكلفة ٣٠٠ دولار للطن الواحد، ومن ثم يقومون باستيراد الكمية الناقصة بكلفة ١٥٠ دولار للطن الواحد.

٥-٢-٢: الشمندر السكري.

بالنسبة الى الشمندر السكري، ينتج لبنان سنوياً ٣٠٠ ألف طن بتكاليف إنتاج عالية، حيث تقوم الدولة بتحديد كمية الإنتاج والمساحات المزروعة. وينتج لبنان سنويا ٣٠ ألف طن من السكر

بينما يستهلك ١٠٠ ألف طن. يتم بيع الإنتاج المحلي (السكر) من قبل الدولة للتجار المحليين بكلفة ٥٠٠ دولار للطن، بينما يتم استيراد بقية الكمية بكلفة ٢٦٠ دولار للطن الواحد. فالدولة اللبنانية تعتمد هذه السياسة من أجل دعم مزارعي الشمندر السكري، ولمنع زراعة الممنوعات ومكافحة الهجرة من القرى.

٥-٢-٣: التبغ والتنباك.

تتولى إدارة حصر التبغ والتنباك التابعة لوزارة المالية الإشراف على إنتاج التبغ والتنباك في لبنان، من خلال التسعير وشراء الإنتاج والتوضيب والتصنيع. فهذه الإدارة، التي تم إنشاؤها في عام ١٩٣٥، تهدف الى دعم المزارعين وإبقائهم في أراضيهم، عبر شراء منتجاتهم بأسعار عالية، حيث يتم دعم التبغ بنسبة ٥٠%.

يزرع التبغ في الجنوب والبقاع والشمال، حيث يعتبر إنتاج الجنوب من النوعية الجيدة ويتم تصديره الى الخارج (الولايات المتحدة). أما إنتاج البقاع فيفتقر الى المواصفات العالمية المطلوبة، فيكون سعره منخفضا، فتضطر الدولة لشراء الإنتاج بكلفة ٥ دولارات للكيلو، لتبيعه بكلفة ٦٠ سنتاً، فيكون مجموع الإنتاج حوالي ألفي طن، وتكون قيمة الدعم حوالي ٦٠٠%. أما بالنسبة الى الشمال، فالإدارة بحاجة الى ٥٠٠ طن، ولكنها مضطرة الى أن تشتري كافة الإنتاج والبالغ ألفي طن بسعر ٥-٦ دولار للكيلو لتعود فتبيعه بسعر ٢٠ سنتاً.

ويعطي الجدول التالي مختصراً عن أوضاع هذا القطاع في كافة المناطق:

* جدول رقم ١٩: قطاع التبغ والتنباك في لبنان.

	الشمال	البقاع	الجنوب
نسبة الدعم	٨٠٠%	٦٠٠%	٥٠%
عدد الفلاحين العاملين	٥٢٠٠	٦٢٠٠	١٧٠٠٠
مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ	١٣٠٠٠ دونم	١٦٠٠٠ دونم	٦٠٠٠٠ دونم
معدل الإنتاج	١٦٠٠ طن	١٩٠٠ طن	٦٠٠٠ طن
ثمن التبغ	٩١٠٠ ليرة للكيلو	٨٤٠٠ ليرة للكيلو	١١٢٥٠ ليرة للكيلو

- المصدر: الاسكوا (١٩٩٩)

يصدر لبنان التبغ ويستورد السجائر، بحيث تتمكن الدولة من تحقيق الأرباح عن طريق هذا التبادل، لتعويض الخسائر التي تلحق بها نتيجة دعم المزارعين المحليين.
بلغت كمية التبغ المصدرة (عام ١٩٩٨) ٥٧٠٠ طن، حيث حققت الإدارة ربحا بمقدار ٢١ مليون دولار. وبلغت الكمية المستوردة ١,٣ مليون علبة بكلفة ٢٣١ مليون دولار (بما فيها الرسوم).

وأخيرا، بلغ مجموع تكاليف دعم عناصر الإنتاج لهذا القطاع مليون دولار سنوياً،من أصل ٤٠ مليون دولار كلفة دعم كافة المنتجات الزراعية.

٥-٣: إنشاء المؤسسات الفنية الزراعية.

في بداية عقد الستينات أنشأت الدولة اللبنانية عددا من المؤسسات ذات الطابع الفني للعناية بالإنتاج الزراعي وتسويقه وتطويره. ومن هذه المؤسسات :

- مكتب الفواكه
- مكتب الإنتاج الحيواني
- مكتب الحرير
- مكتب الحبوب والشمندر السكري

ولكن أبرزها كان المشروع الأخضر الذي أنشئ في عام ١٩٦٣، بالتعاون بين الحكومة اللبنانية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الغذاء العالمي. وصدر المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٣٣٥، بإنشاء المشروع الأخضر.

ومن أهم أهداف هذا المشروع:

- زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة من خلال استصلاح الأراضي.
- إعادة تأهيل الطرق في المناطق الريفية وإنشاء طرق جديدة.
- إعادة التحريج وصيانة منابع المياه.
- تأمين التدفئة والمياه لزيادة إنتاجية المحاصيل، خاصة للمزروعات المحمية.
- تطوير تقنيات الاحتفاظ بالمياه، كبناء القنوات والخزانات.

تم تزويد المزارعين بالآليات الحديثة ، وبذور الحمضيات والقمح والقروض، بالإضافة الى إنشاء الطرق في المناطق الريفية، وتطوير تقنيات تخزين المياه، واستكمال مشروع ري الليطاني والقاسمية.

٥-٤: الخطط الزراعية.

٥-٤-١: خطة زراعية خماسية ١٩٩٣-١٩٩٨.

لقد رأت الدولة ضرورة وضع خطط زراعية تمتد على سنوات عدة وتشمل كافة الشؤون الزراعية، فلذلك قامت بوضع خطة خمسية (عام ١٩٩٣) تمولها موازنة الدولة والمنظمات الدولية. ومن أهم أهداف هذه الخطة:

- زيادة الدخل الصافي للمزارع، وزيادة دخل المزارعين لكبح الهجرة من الأرياف الى المدن.
- الحفاظ على أسعار مستقرة وتنافسية للمنتجات الزراعية ولمستلزمات الإنتاج الزراعي.
- زيادة المحاصيل الزراعية من خلال زيادة إنتاجية كل وحدة من الأرض وخفض الواردات الزراعية من خلال تنويع المنتجات الزراعية.
- صيانة الثروة الزراعية وتحقيق تنمية متكاملة ومستقرة للمناطق الريفية.

- زيادة كفاءة نظام التسويق للمنتجات الزراعية من خلال زيادة الاستثمارات في مجالات تفعيل البنية التحتية، وأعمال البحث لتحسين عمليات نظام التسويق القائم، وخفض عدد وسطاء السوق الى أقصى حد ممكن.

ومن أجل زيادة كفاءة أداء الخطة، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير السياسية والقانونية والإدارية: بالنسبة الى التدابير القانونية، أصدرت الحكومة المرسوم الاشتراعي رقم ٩٧/٨٣ حول إعادة تنظيم هيكلية وزارة الزراعة وواجبات العديد من المؤسسات العاملة في قطاع الزراعة. وكذلك، استنادا الى المواد ٢٢، ٢٣، ٢٤ من هذا المرسوم، توجهت الحكومة نحو إنشاء صندوق مستقل لتقديم التمويل الى المزارعين وتعزيز التنمية في المناطق الريفية.
وبالنسبة الى التدابير الإدارية، قامت الوزارة بملء المناصب الرئيسية الشاغرة في الوزارة.

أما بالنسبة الى التدابير السياسية فاتخذ ما يلي:

- إنشاء الطرق الزراعية بمعدل سنوي مقداره ١٠٠ كلم.
- زيادة مساحة المناطق القابلة للري بمعدل سنوي يبلغ ٢٥٠٠ هكتار.
- إعادة تنشيط وزيادة عدد مراكز البحوث والمؤسسات المتصلة بالبحث في المجال الزراعي في كل أنحاء الجمهورية.
- إعادة تنشيط الإرشاد الزراعي والتعليم، وزيادة عدد العاملين في هذا المجال في كل أنحاء الجمهورية.
- التوسع في تمويل المزارعين مقابل نسبة فائدة منخفضة من خلال مصرف التمويل الزراعي.
- البدء في برنامج تحريج لكل أنحاء الجمهورية للتعويض عن الدمار الذي أصاب الثروة الحرجية خلال فترة الحرب.
- البحث عن طرق لزيادة قدرة المنتجين على المساومة من خلال تشجيع الحركات التعاونية.
- تنمية القطاع الحيواني، الذي يشمل الحيوانات الداجنة والطيور والأسماك، وحماية الشاطئ اللبناني من خطر التلوث.

بالإضافة الى هذه التدابير، ستعمل الحكومة على خلق حوافز لتشجيع إنتاج حرير دود القز والعسل الطبيعي ودعم وتطوير قطاعي الحيوان والطيور.

أما من ناحية التمويل الخارجي، يستمر البنك الدولي، بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في تمويل مشاريع عديدة لها علاقة بتنمية القطاع الزراعي. ومن هذه المشاريع:

- مشروع الإحصاء الزراعي
- إنشاء مركز للمعلوماتية يتصل عبر شبكة داخلية بجميع المناطق الزراعية والمنظمات الحكومية.
- تلزيم بناء مركز للمعلومات الزراعية في منطقة غزير .
- نشر نشاطات وزارة الزراعة والمشروع الأخضر عبر شبكة الإنترنت.
- إطلاق وزارة الشؤون المهجرين "مشروع الخط الأخضر للإرشاد الزراعي عبر الهاتف".

- إنشاء مشتل حكومي لإنتاج شتى أنواع الطيور والأسماك في قرطبا.
- درس مشروع إنشاء مصنع لفرز التبغ في الغازية.
- إطلاق مشاريع إنمائية في منطقة عكار.
- تعزيز الإنتاج الحيواني.
- توزيع الأبقار في مختلف المناطق اللبنانية.

٥-٤-٢: خطة زراعية ثلاثية: ١٩٩٧- ٢٠٠٠.

في سنة ١٩٩٧، عمدت وزارة الزراعة الى تقديم خطة زراعية جديدة قصيرة الأمد بعنوان "برنامج عمل وزارة الزراعة حتى سنة ٢٠٠٠"، باعتمادات إجمالية بلغت قيمتها ٦٠٠ مليار ليرة، أي ٢٠٠ مليار لكل سنة، وهي تمثل ٤-٥% من قيمة الموازنة العامة، ولكن، تم تخصيص فقط ٠,٣٨% من الموازنة للزراعة.

تنص الخطة الجديدة على ضرورة التنسيق والتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام، ودعم وتطوير دور المرأة في المناطق الريفية، وتوفير الاعتمادات والقروض للمزارعين. ومن أهم أهداف هذه الخطة:

- زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي.
- زيادة الدخل لدى السكان في المناطق الزراعية والقروية.
- تحسين الأحوال المعيشية مناصفة بين المدن والقرى.
- زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية.
- التقليل من التكاليف.
- تحسين نوعية المنتجات الزراعية لتلاقي المعايير الدولية.
- القدرة على المنافسة.
- تطوير الهيكلية التسويقية وتنظيمها.
- دعم التعاونيات الزراعية.
- الحفاظ على النظام البيني والطبيعي.
- استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً علمياً.
- تحسين وتطوير الإنتاج الحيواني.
- تطوير قطاع الزراعة الصناعية.
- زيادة الصادرات وتحسين مستوى الميزان التجاري.

ختاما لهذه الفقرة نرى بأن الدولة اللبنانية ممثلة بوزارة الزراعة اتبعت سياسة عدم التدخل، أو كانت لها سيطرة بسيطة على مجريات الأمور، بالرغم من تدابير الحماية، كفرض التعريفات والحصص النسبية، التي استخدمت لدعم المنتجات الزراعية، وتم تطبيقها على بعض المحاصيل. وقد ركزت سياسات الحكومة على عمليات التجهيزات والاستثمارات. لقد فضلت الحكومة أن تقدم إطارا عاما يرشد أنشطة القطاع الخاص من خلال التأكيد على حرية التنافس، وحماية المستهلكين من الاستغلال. وكان اتجاه الحكومة توجيه الاستثمارات نحو تطوير تجهيزات البنى التحتية اللازمة للقطاع الخاص، ويشمل بناء شبكة الاتصالات والطرق الرئيسية ومشاريع الكهرباء والمياه. وهكذا ساندت سياسات الحكومة مبادئ النشاط الحر المستندة الى هيمنة القطاع الخاص في مجالات إنتاج الثروة، وحماية الملكية الخاصة، وتشجيع المبادرات الخاصة.

٦: مشاكل القطاع الزراعي.

كما بات واضحا، يعاني القطاع الزراعي من مشاكل كبيرة وعديدة تؤثر سلبا على نموه وتقدمه، منها ما هو عام ومنها ما يتعلق ببعض المنتجات وبعضها الآخر يتعلق بعمل المؤسسات المعنية بالزراعة. سنحاول في هذه الفقرة استعراض أهم هذه المشاكل.

٦-١: مشاكل عامة.

إن أبرز المشاكل العامة التي يعاني منها القطاع الزراعي هي التالية:

١. تشرذم الوحدات الإنتاجية الزراعية وعدم الترابط بين وحداتها بشكل فاعل، الأمر الذي يؤدي الى خلل في عمليات الري وفي استخدام الآلات الزراعية، والى زيادة في تكاليف الإنتاج، خاصة في محيط تعتمد فيه الدول الى التقليل من نفقات الإنتاج.

٢. عدم وجود تفاهم وعلاقات واضحة بين مختلف الوحدات والمؤسسات الزراعية الخاصة والعامة وبين المزارعين، من أجل القيام بعمليات الإرشاد والتوجيه، إضافة الى ضعف التعاونيات وعدم قدرتها على التنسيق مع الإدارات الرسمية، وخاصة مع وزارة الزراعة.

٣. اعتماد الزراعة على المنتجات التقليدية من فواكه وخضار، حيث خفّ الطلب عليها في الأسواق المحلية أو الخارجية، وعدم اللجوء الى الزراعات البديلة أو الجديدة خاصة في مجال المزروعات التي يكون فيها التركيز على الجودة والربح التجاري.

٤. عدم وجود أسواق منظمة ومترابطة من أجل تصريف هذه المنتجات، وعدم قيام التعاونيات بدورها في العملية التسويقية، الأمر الذي يؤدي الى ضعف موقع المزارعين في هذه العملية، ومما يؤدي الى تدخل الوسطاء وتحقيقهم لأرباح على حساب المزارعين.

٥. عدم وجود بنى تحتية ملائمة لعملية تسويق المنتجات الزراعية، من حيث النقل والمواصلات والتوضيب والتخزين والتبريد والتوزيع. هذا بالإضافة الى غياب التدابير المتعلقة بتقنيات التحقق والحفاظ على جودة هذه المنتجات من أجل الحفاظ على السلامة العامة. فتؤدي هذه الأمور الى تلف بعض المحاصيل والتدني في النوعية والى بروز مشاكل في عملية تصريف هذه المنتجات في الخارج، خاصة مع وجود المنافسة الأجنبية (في مجال النوعية وقلة تكاليف الإنتاج).

٦. عدم وجود معلومات ودراسات دقيقة عن الأسواق الخارجية وعن التطورات التي تحدث في المجال الزراعي على الصعيد العالمي، الأمر الذي يؤدي الى خلق تعقيدات وصعوبات في عملية تسويق المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يؤدي الى تقلب في أسعار هذه المنتجات.

٧. عدم وجود أي تنسيق بين احتياجات السوق من جهة وبين المؤسسات والمعامل التي تقوم بعملية الإنتاج، الأمر الذي يؤدي الى إنتاج بعض الأصناف التي لا محل لها في الأسواق، مما يشكل عائقا في وجه السياسة الزراعية التي تقوم على الإنتاج المستديم والمتوازن، مما يلبي حاجات المواطنين والأسواق على مدى مراحل طويلة.

٨. عدم وجود قروض زراعية طويلة الأمد من أجل تسهيل شؤون المزارعين، الأمر الذي يدفعهم الى اللجوء الى المصارف والشركات الخاصة، لاستدانة الأموال بفوائد عالية. إن هذا الواقع يشكل عائقا لنمو القطاع الزراعي في لبنان، بسبب التكاليف العالية للإنتاج، وعدم قدرة المنتجات اللبنانية على المنافسة مع المنتجات الأجنبية.

٩. عدم استعمال واستصلاح الأراضي بشكل فاعل، وكذلك استخدام المياه، إضافة الى عدم وجود خرائط ودراسات مفصلة عن أنواع التربة والأراضي الزراعية ونوعية المزروعات التي

قد تكون ملائمة لها، وعدم وجود نظام ري واضح متفق عليه بين المزارعين ومختلف الجهات المعنية.
١٠. عدم وجود تجارب وأبحاث تتعلق بتطوير عمل المزارع من حيث التجهيزات والأداء، خاصة المزارع الصغيرة.
١١. عدم وجود قوانين تحفظ الأراضي الزراعية من الزحف الاعماري العشوائي، الأمر الذي أدى الى خسارة ٢٠ ألف هكتار من الأراضي الخصبة في أثناء العقدين السابقين.
١٢. عدم وجود قوانين وأنظمة ترتب العلاقة بين المزارعين والمنتجين من جهة، ومالكي الأراضي من الجهة الثانية.
١٣. عدم وجود قوانين مناسبة من أجل الحفاظ على مصالح المزارعين من نشاط التجار والوسطاء في عملية تصريف الإنتاج.
١٤. بالنسبة الى مسألة تسويق المنتجات الزراعية اللبنانية، هناك انحسار للأسواق أمام هذه المنتجات في حين كانت سابقا تغزو الأسواق الأجنبية من خلال العنب والحمضيات والموز والتفاح والخضار والبيض، مثل دول الخليج ومصر وإيران ودول أوروبا الشرقية. لقد انخفضت هذه الصادرات انخفاضا كبيرا نتيجة الحماية التي تفرضها هذه الدول، إضافة الى التطور السريع الذي طرأ على الإنتاج الزراعي في الدول المجاورة، والمنافسة الشرسة في وجه الإنتاج الزراعي اللبناني في أسواقه التقليدية...
١٥. بالنسبة للوضع المؤسسي للزراعة اللبنانية وبنيتها التحتية، نجد أن الحيازة الزراعية الصغيرة في وضع صعب وهي مفتتة ومبعثرة، ولا تفسح المجال للمكننة وإدخال الآليات والتحديث الزراعي، مع عدم وجود برنامج متكامل لإعادة توحيد الأراضي والملكية الزراعية. ثم أن اليد العاملة الزراعية تنتقل باستمرار من القطاع الزراعي للعمل في قطاعات أخرى، فيضطر المزارع الى الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية.
١٦. بالنسبة الى مسألة التمويل والتسليف الزراعي فإنها في وضع حرج نتيجة إلغاء مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، المنشأ في سنة ١٩٥٤، برأسمال مشترك بين القطاع الخاص والقطاع العام، وعدم تمكن الحكومة من تمويل البنك الذي أنشأته ووافق عليه المجلس النيابي منذ سنة ١٩٩٤،الذي كما سبق وأن وافق أيضا على مصرف الإنماء الزراعي في سنة ١٩٧٧. لا يوجد الآن في لبنان مصرف للتسليف الزراعي، كما أن القطاع المصرفي التجاري في لبنان يخصص فقط ١,٢٦% من مجموع التسليفات للقطاع الزراعي. فالقطاع الزراعي الآن يعتمد على التمويل القصير الأجل، الأمر الذي يعيق تطوره.

ولكن، ومن جهة أخرى، استفاد القطاع الزراعي من التسهيلات الممنوحة لدعم القطاعات المنتجة من صناعية وسياحية وزراعية، التي أقرتها الحكومة في موازنة ١٩٩٧، حيث خصصت مبلغ ٢٤ مليار ليرة لدعم معدلات الفائدة على التسليفات الممنوحة لهذه القطاعات ووضعت آلية تطبيقه من خلال تعميم مصرف لبنان رقم ١٥١٢ في ١٠ نيسان ١٩٩٧.

ولا بد من الإشارة أخيرا الى أن القطاع الزراعي قد تأثر بالوضع الاقتصادي العام الذي شهد فوائد عالية، ونسباً مرتفعة من التضخم أثناء فترة بداية الاعمار، بالإضافة الى ضعف المؤسسات الحكومية، وحركة اعمارية زاحفة وغير مدروسة، وبنى تحتية بدائية، وانقطاعاً متواصلاً للكهرباء وكافة الخدمات العامة.

٦-٢: مشاكل خاصة ببعض الزراعات.

سنستعرض في هذه الفقرة المشاكل الخاصة التي تواجه بعض المنتجات الزراعية:

- الخضار
  - وفرة المساحات الزراعية المحمية (في بيوت بلاستيكية) وذلك نتيجة تفاقم البطالة في قطاعات أخرى.
  - عشوائية الاستيراد للأصناف التي يمكن تصديرها بدلاً من استيرادها، خاصة مع وجود فائض للإنتاج وعلى مدار السنة.
  - التهريب برا.
  - عدم المساواة بالروزنامة الزراعية.
  - عدم ضبط تجار الخضار.
  - عدم تدخل وزارة الزراعة لحماية الإنتاج وضبط الأسعار وإيجاد أسواق خارجية والحفاظ عليها وفرض المقاييس المطلوبة لمساعدة التصدير.
  - عدم وجود إحصائيات تساعد الوزارة على ضبط الأوضاع.
  - عدم تحديد أسعار الكلفة وعدم تحديد أسعار بيع الإنتاج.
- الأشجار المثمرة
  - عدم وجود أسواق للتصريف وذلك يعود الى ضعف إمكانية المنافسة بسبب عدم تجديد هذه الأصناف وعدم مراعاة المقاييس العالمية عند التوضيب.
  - وجود دور سلبي للتجار.

٦-٣: شؤون مؤسساتية.

بالنسبة الى الشؤون المؤسساتية المتعلقة بالقطاع الزراعي اللبناني، تتوافر لهذا القطاع مجموعة من المؤسسات الزراعية، الخاصة والعامة، كإطار بنيوي عملي، تتبلور من خلالها مختلف المشاريع الزراعية والتنموية. ولكن، من أجل أن تكون هذه المؤسسات فاعلة ومنتجة، يجب أن تعالج الأمور التالية:

١. إن معظم المؤسسات الزراعية كوزارات الدولة ومؤسسات القطاع العام، التعاونيات والمؤسسات الزراعية الخاصة، تعمل بشكل بدائي وغير فاعل في لبنان. نتيجة لذلك نرى أن معظم النشاط الزراعي من حيث وضع المشاريع والبرامج والأولويات وعمليات التخطيط والإشراف والاستثمار تعاني من سلبيات كثيرة.
٢. إن عملية الانتقال من الزراعة البدائية والعائلية الى الزراعة التجارية والتصديرية تحتم إنشاء مؤسسات زراعية جديدة ومتطورة، ووضع لرموز تجارية (كالأوزان والقياسات والعلامات...)، واتخاذ كافة الترتيبات التسويقية (كإنشاء المستودعات والطرق ...).
٣. أهمية الانتقال التدريجي من الزراعة البدائية والتجارية الى الزراعة العلمية، عبر إنشاء وتطوير المؤسسات، من أجل القيام بالأبحاث، وإنتاج البذور والتحكم بالجودة، والتأقلم بالمعطيات الجديدة، والاهتمام بصحة الحيوانات.

ومن أجل تفعيل هذه المؤسسات، هناك دور مهم يجب أن تلعبه الدولة اللبنانية، خاصة في المجالات التي يتعذر على القطاع الخاص القيام بذلك (العمل التشريعي، ورصد الاعتمادات الكبيرة). فعملية بناء المؤسسات عملية شاقة وطويلة، تتطلب الكثير من التخطيط والاعتمادات.

٧: الإمكانات المتوافرة والحلول الممكنة.

كما رأينا، فان القطاع الزراعي في وضع صعب، ويعاني من مشاكل كبيرة تعيق تطوره. فالتنمية الزراعية ضرورية من أجل رفع مستوى معيشة المزارعين والقرويين من جهة، ومن أجل تمكين لبنان من منافسة الدول المحيطة التي قطعت أشواطا كبيرة في تطوير قطاعها الزراعي، ليلاقي المعايير الدولية المطلوبة. فسرعة التحرك ضرورة من أجل تدارك الأمور.

ولكن، بالرغم من الحلول والتوصيات الكثيرة التي يتقدم بها الخبراء، تبقى المشكلة الأساسية والمزمنة طاغية على كل محاولة لتصحيح الخلل، المشكلة أنه لا يكفي تخصيص الاعتمادات اللازمة من أجل تنفيذ السياسات المقررة، بل المطلوب صرف هذه الاعتمادات، وان كانت أصلا غير كافية، فالمهم أن تترجم الى مشاريع وخطط، تنفذ في مختلف مناطق الجمهورية بالعدالة والمساواة.

إن الوضع الاقتصادي العام هو الآن مقلق، حيث يخصص قسم كبير من واردات الدولة لتسديد خدمة الدين العام ودفع رواتب موظفي القطاع العام. فكون معالجة الأزمة الاقتصادية الحالية هي خارج نطاق هذا البحث، سنحاول استعراض كافة الحلول المطروحة، أملا بأن نساهم ولو بشكل مبدئي بتصحيح المسار والمجريات، من أجل تعزيز وتطوير القطاع الزراعي من خلال الإمكانيات المادية المحدودة.

٧-١: بعض الحلول المقترحة.

كما سبق القول، فان عدم توفر الاعتمادات المناسبة والأزمة الاقتصادية المستفحلة يشكلان عائقا كبيرا في وجه تنمية القطاع الزراعي. ولكن، بالرغم من صعوبة الوضع، يمكن للدولة أن تغير المسار وأن تحسن أداء هذا القطاع باعتماد الحلول الملائمة.

وتأتي في طليعة هذه الحلول:

٧-١-١: على المستوى الإداري.

- تنشيط وتفعيل وزارة الزراعة والمصالح التابعة لها، أو تحت وصايتها.
- إعادة النظر في تأليف وإنشاء المجلس الزراعي الأعلى.
- تنشيط التعاونيات الزراعية.
- ترشيد نشاطات الإدارات التي تكون تابعة لوصاية الوزارات، كمكتب الحبوب والشمندر السكري، وإدارة حصر التبغ والتنباك...
- التنسيق بين وزارتي الزراعة والموارد المائية والكهربائية، ومتابعة مشروع تأهيل البنية التحتية لمشاريع الري.

٧-١-٢: على المستوى الفني والسياسات الزراعية.

- تفعيل المشاريع الزراعية المختلفة والطويلة الأمد (المشروع الأخضر...).
- إعادة النظر في بعض السياسات السعرية الزراعية.

- الإبقاء على سياسة دعم وتشجيع زراعة الشمندر السكري، والتبغ والتنباك، بعد النظر في زيادة الإنتاجية.
- دعم سلع أخرى كالزيتون، والزراعات العلفية.
- الاهتمام بالبنية التحتية الزراعية وبالإنماء الريفي في المناطق الأكثر تضررا وحرمانا في لبنان.
- التحريج وحماية البيئة.
- تنظيم الصيد البري والبحري.
- تفعيل الأبحاث العلمية الزراعية ونقل التكنولوجيا الحديثة.
- ضبط الاستيراد الى حد المنع بسبب وفرة الإنتاج (الزراعات المحمية).
- ضبط المساحات وإيقاف أي مساحات جديدة (الزراعات المحمية).
- ضبط أسواق الجملة.
- التدخل في خفض كلفة الإنتاج عبر تخفيض بعض أسعار البذور، واليد العاملة، والأسمدة والأدوية.
- وضع قطاع التوضيب في يد اللبنانيين وليس الأجانب.
- تشجيع التصنيع الزراعي، خاصة في سبيل تصريف الإنتاج.
- التجهيز والمساعدة في النقل الخارجي وخصوصا الجوي.
- ضبط تجار المفرق.
- ضبط الحدود.
- تحديد ضمان الأراضي وإيجاراتها لأن ذلك ينعكس الى حد كبير على كلفة الإنتاج.
- الدفع في اتجاه تغيير الروزناسة الزراعية وتحديد الكميات مع الأخذ بعين الاعتبار وجود فائض في الإنتاج.
- ضبط سقف أسعار بيع الإنتاج وذلك منعا للاستغلال في حال منع أو تحديد الاستيراد.
- تجديد أنواع الأشجار المثمرة وإدخال أصناف أخرى جديدة من أجل إيجاد منتجات تنافسية يستطيع بها لبنان خلق أسواق جديدة وخوض المنافسة.

٧-١-٣: على مستوى التسويق الزراعي.

- إيجاد الأسواق الجديدة للإنتاج الزراعي اللبناني بالإضافة الى الأسواق التقليدية.
- التركيز على الأسواق الموجودة في أوروبا الشرقية، وروسيا.
- متابعة إنشاء مكاتب متخصصة للتسويق الزراعي، والقيام بالدعاية للإنتاج الزراعي اللبناني، وضبط عملية التوضيب والتخزين والتصنيع والتسويق الداخلي والخارجي.
- إنشاء مكتب خاص لدعم الصادرات الزراعية والتعويض عن أضرار الطبيعة.
- فتح أسواق جديدة للتصدير وذلك عبر وضع ضوابط للتوضيب.
- مراعاة المقاييس المعتمدة في كافة البلدان المستوردة.

٧-١-٤: على مستوى الاتفاقيات الزراعية.

- إعادة النظر في الاتفاقات التجارية والاقتصادية المعقودة بين لبنان والدول الأخرى، وايلاء الإنتاج اللبناني الزراعي المصدر بعض التفضيل.
- العمل على حماية مصلحة لبنان الزراعية في الانضمام الى اتفاقيات الشراكة الأوروبية واتفاقية الغات.

- توضيح العلاقة في التبادل الزراعي بين لبنان وسوريا، بما فيه مصلحة البلدين.
- إنشاء أسواق مشتركة مع دول عربية مجاورة.

٧-١-٥: على مستوى التمويل الزراعي.

- العمل بالقانون الصادر سنة ١٩٩٤ الخاص بإنشاء المصرف الوطني للإنماء الزراعي.
- الحصول على قروض ميسرة.

٧-٢: سياسة الأسعار.

أما بالنسبة الى سياسة الأسعار، فلها دور أساسي في أي نظام اقتصادي، بحيث تتبلور من خلالها كافة السياسات المالية، كالأجور والفوائد ومعدلات صرف العملات. فلسياسة الأسعار أبعاد اقتصادية تتمحور على ثلاثة أطر وهي الفعالية والتوزيع العادل للمداخيل وتأمين الربح.

ولكن هناك بعض الدول النامية (كلبنان) التي تعاني من سوء التنسيق والتخطيط في سياسة الأسعار، الأمر الذي يؤثر سلبا على عمليات الاستثمار الزراعي ويعرقل مسيرة التنمية. فمن أجل تفادي هذه المشكلة يجب أن تتبع الدولة السياسات التالية:

١. عدم وضع معدلات صرف عالية للعملة الوطنية، كون هذا الأمر قد يؤثر سلبا على الميزان التجاري، عبر الحد من الصادرات الزراعية وتشجيع الواردات والحد من النمو.
٢. عدم فرض الضرائب على الإنتاج أو على الصادرات، أو بيع هذه المنتجات من قبل المزارعين لمؤسسات تابعة للدولة أو وزارة الزراعة بأسعار مخفضة، من أجل إعادة بيعها بأسعار مدعومة للمستهلكين.
٣. خفض معدلات الفوائد.
٤. عدم رفع الأجور إذا لم تكن هناك أية زيادة في الإنتاجية.
٥. عدم وضع تسعيرات مرتفعة للطاقة والعناصر التي يستخدمها المزارعون (كهرباء، مياه، هاتف...) والسهر على عدم الهدر في استخدامها.
٦. عدم السماح بالتضخم فوق النسب المقبولة.

٧-٣: الآفاق المستقبلية للزراعة اللبنانية.

يشهد العالم تطورات مستمرة في ما يتعلق بالأغذية والموارد الزراعية من جهة، والجودة والنوعية من جهة أخرى، وهي تطورات خاضعة لاتجاهات السوق والتي أصبحت أكثر صرامة. ومن هذه المستجدات لدينا دورة أوروغواي لمفاوضات التبادل التجاري (الغات)، حيث نصت هذه الاتفاقية في شقها الزراعي على إقامة نظام حر للتجارة في المحاصيل الزراعية وتسويقها، وفرض التزامات في ما يتعلق بمجالات حق الدخول الى السوق ودعم النشاط الزراعي المحلي والتنافس في التصدير. وبحسب الاتفاق، لا يسمح لأي بلد اتخاذ تدابير بديلة بفرض ضرائب إضافية أو تقديم حماية أو إعانات مالية للتصدير تتجاوز الالتزامات المنصوص عليها في قائمة التعهدات.

وشهد العقد الأخير ارتفاع الوعي بصحة المستهلك وسلامة البيئة، وأدى الى تغيرات في طلب المستهلك للمنتجات الزراعية، أي زيادة الطلب على الفواكه الطازجة والخضار بدلا من المنتجات الغذائية المعلبة أو المعالجة صناعيا. وحدثت أيضا تغيرات في أساليب تسويق المنتجات الزراعية.

انطلاقا من هذه الوقائع يمكننا القول بأن القطاع الزراعي في لبنان سيتعرض لمجموعة من التحديات تتضمن تحقيق إنتاج غذاء يتمتع بجودة عالية، والعمل في محيط يزداد تعقيدا وتشتد فيه المنافسة. فينبغي على لبنان وضع استراتيجيات جديدة للتجارة والتسويق، بهدف التكيف مع أجواء التغيير العالمية في مجالي الإنتاج والتسويق، ويتطلب ذلك بدوره إصلاحات سياسية، والتزام الحكومة بتنمية قطاع زراعي ناجح وقادر.

ما هو موقع لبنان تجاه هذه المستجدات؟

نورد في الجدول التالي نقاط القوة والضعف في القطاع الزراعي اللبناني:

*** جدول رقم ٢٠: نقاط القوة والضعف في قطاع الزراعة اللبناني.**

البيان	نقاط القوة	نقاط الضعف
الجغرافيا	• موقع متوسط ممتاز قريب من دول الخليج والدول الأوروبية	• تكاليف نقل عالية الى أسواق الخليج أو أسواق أوروبا
المناخ	• مناخ دافئ مفضل • إمكانية إنتاج محاصيل عالية الجودة ومتعددة الأنواع	
المواد الخام	• مياه وافرة عالية الجودة • أرض خصبة	
العمالة	• عمالة رخيصة غير ماهرة من سوريا	• عمالة في مجال التسويق غير مدربة
تكاليف ونوعية عوامل الإنتاج		• تكاليف إنتاج عالية بسبب الاعتماد على استيراد مستلزمات الإنتاج • التباين في المنتوجات المصدرة بسبب تطبيق تدابير النوعية ومعاييرها بشكل غير ملائم
البنية التحتية والمؤسسات		• شبكة نقل غير مؤهلة • تجهيزات التسويق بعد الحصاد بدائية • نقص في تعاونيات المزارعين مما يضعف موقفهم في المساومة والمتاجرة

أبحاث للتعرف الى السوق، التوسع والتنمية، دور الحكومة		• عدم توافر معلومات عن حركة الطلب في السوق واتجاه الأسعار • نقص نسبي في المعلومات عن أحوال السوق وعن المستهلكين • غياب الجهود المتعلقة بتثقيف المزارعين أو تدريبهم أو توجيههم • غياب البحث أو التطوير لتقنيات جديدة في الزراعة والتسويق • غياب حملات الإرشاد والتوعية والإعلام
سياسة الاقتصاد الكلي والتمويل	• معدل تضخم منخفض (١,٤ % عام ١٩٩٩) • استقرار سعر العملة	• معدل سعر فائدة مرتفع نسبيا • ضعف في تمويل المزارعين وصعوبة شديدة في الحصول على القروض الحكومية • صعوبة الحصول على تسهيلات مالية بسبب الضمانات المرتفعة التي تطلبها البنوك الخاصة • عجز مالي كبير ومتنام

- المصدر: توفيق جابر، "القطاع الزراعي في لبنان: تحليل وآفاق"، ١٩٩٧، المركز اللبناني للدراسات، الصفحة ٧٠.

بعد استعراض كافة النقاط تبينت لنا ماهية السياسات التي على الحكومة أن تتبعها من أجل معالجة المشاكل الحالية، ولتلاقي التحديات المستقبلية.

٨: الخطة الانمائية الخماسية ٢٠٠٠- ٢٠٠٤: القطاع الزراعي.

أقرت الدولة خطة إنمائية خماسية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وذلك من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. ومن أهم أهداف هذه الخطة:

- مراعاة الشأن الاجتماعي بمعناه الواسع
- تطبيق مبدأ إنماء المتوازن بالتركيز على المناطق الأقل تطورا
- تنمية القطاعات الإنتاجية ولاسيما منها الصناعة والزراعة
- التقيد بضرورة استكمال المشاريع التي بوشر بتنفيذها سابقا

وبالنسبة الى العناصر الرئيسية للخطة:

أولا: دعم الميزة التفاضلية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص الذي له الدور الرئيسي في تحريك عجلة الإنتاج في الاقتصاد الوطني.

لقد نصت الخطة على تخصيص جزء من الإنفاق العام لتنفيذ المشاريع التي يمكن أن تدعم القطاعات الإنتاجية في مسيرتها التنافسية ولدعم ميزاتها التفاضلية، وتوزعت على قطاعات مختلفة ومن بينها الزراعة. ونصت أيضا على إجراءات فورية وعاجلة لإزالة بعض العوائق أمام تنشيط التبادل التجاري ولتشجيع الاستثمارات وبصورة خاصة الأجنبية، إضافة الى تدابير تتعلق بتمتين القواعد الرئيسية لبناء القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية عن طريق إزالة التحديات التي تواجه هذه القطاعات في هذا المجال، ووضع استراتيجية إنمائية للمجموعات الإنتاجية الواعدة من حيث القدرة التنافسية.

ثانيا: رفع مستوى الأداء للخدمات العامة وللقطاعات الاجتماعية.

أما بالنسبة الى الشق المتعلق بالقطاع الزراعي، فقد هدفت الخطة الى تدعيم الاستثمارات في هذا القطاع، والتوفيق بين مصالح المزارعين وحماية المستهلكين، عبر سياسات زراعية مدروسة، للحفاظ على الموارد الطبيعية، واتباع سياسة تنموية مستدامة. وقد هدفت أيضا الى زيادة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، وتحسين الأحوال المعيشية للسكان القاطنين في الأماكن النائية، من أجل مكافحة الهجرة. لقد بلغت تكاليف هذه الخطة بالنسبة الى القطاع الزراعي ٤١٣ مليون دولار، وتهدف الى زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ١٥%. ومن أهم أهداف هذه الخطة:

- الحفاظ على الموارد الزراعية والطبيعية
- تحسين القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي
- زيادة الإنتاج الغذائي
- تسهيل تسويق المنتجات الزراعية
- تعزيز الصناعة الزراعية
- إنجاز التنمية الريفية

من المتوقع أن تؤدي هذه الخطة في حال تنفيذها الى زيادة دخل المزارعين، واستفادتهم من الخدمات الاجتماعية، وتعزيز دور المرأة في الأرياف والمناطق النائية. وتركز الخطة على الوجه الاجتماعي للتنمية الريفية، من خلال خلق الوظائف، ومكافحة الهجرة والفقر، وتهدف أيضا الى:

- زيادة مساحة الأراضي المروية بنسبة ٥,٧% (من ٧٠ ألف هكتار الى ٧٤ ألف هكتار).
- زيادة مساحة الأراضي الزراعية غير المروية بنسبة ٥,٥% (من ١٩٧ ألف هكتار الى ٢٠٨ ألف هكتار).
- زيادة مساحة الأراضي المزروعة بنسبة ٥,٥% (أو ١٥ ألف هكتار) مقارنة مع سنة ١٩٩٧ (٢٦٧ ألف هكتار).
- زيادة قيمة الإنتاج الزراعي بنسبة ١٥,٤% (أي ٣٢٥ مليون دولار) مقارنة مع سنة ١٩٩٦.
- زيادة الاستثمار في الزراعة والصناعات الغذائية الى حوالي ٦٠٠ مليون دولار.
- زيادة الصادرات الزراعية والغذائية بنسبة ٤٥% مقارنة مع صادرات عام ١٩٩٦ (أي من ١٦٧ مليون دولار الى ٢٤٢ مليون دولار).
- خفض الواردات الزراعية والغذائية بقيمة ٢٥٠ مليون دولار (بلغت قيمة الواردات ١٥٢٩ مليون دولار في سنة ١٩٩٧).
- تأمين ستة آلاف فرصة عمل (دائم ومؤقت)
- زيادة مساحة الغابات بنسبة ٢٣% (من ٧٠ ألف هكتار الى ٨٦ ألف هكتار).

بالإضافة الى النقاط المبينة أعلاه، نورد فيما يلي ملخصا عن المشاريع التي ستنفذ من خلال الخطة المذكورة:

١. ملء الشواغر الإدارية وتدريب الموظفين.
٢. القيام بالإحصاء الزراعي
٣. زيادة الأراضي المزروعة
٤. إنشاء الطرق الزراعية
٥. استصلاح الموارد الطبيعية والمائية
٦. إنجاز الخريطة الزراعية
٧. التحريج
٨. المكننة
٩. القيام بالأبحاث الزراعية

بالإضافة الى تعزيز كافة الموارد الزراعية والحيوانية، وتحديث الأساليب المستخدمة في عمليات الإنتاج والتسويق، وتنظيم القروض والتعاونيات والأملاك الزراعية، وتعزيز الصناعة الزراعية، وتفعيل دور المرأة في الحياة الريفية.

خاتمة.

بعد استعراض كافة المعطيات المتعلقة بالقطاع الزراعي، ماذا يمكننا أن نستخلص من الوقائع المقدمة؟ إن القطاع الزراعي، بالرغم من مشاكله ومصاعبه الكبيرة، لا يشكل أي عبء على الدولة اللبنانية، والدليل على ذلك النسبة المنخفضة (٣٣,٦ مليار ليرة من أصل مجموع الموازنة والبالغ ٩٦٨٣,٩ مليار ليرة، أي حوالي ٠,٣%) المخصصة لهذا القطاع من الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٠. وبما أن هذه النسبة التي لا تلبي كافة الحاجات، ومن أجل تدارك المسألة ولكي تعوض عن الإمكانات المحدودة الملحوظة، قامت الدولة بوضع الروزنامة الزراعية، من أجل حماية الإنتاج المحلي، كما قدمت الدعم لبعض السلع الأخرى.

إن مشاكل القطاع الزراعي ليست نابعة فقط عن السياسات الزراعية المتبعة، بل ان بعضها ناتج عن الأوضاع الاقتصادية العامة، كالقيمة العالية لصرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الأجنبية، والفوائد العالية، بالإضافة الى مسألة تسعير المياه وتوزيعها، ومشكلة الرسوم العالية التي تفرض على المواد والأجهزة المستوردة التي تستعمل في دعم الإنتاج الزراعي المحلي.

إن الدولة اللبنانية تتبع سياسة اقتصادية ليبرالية، تتدخل بموجبها بشكل محدود في الأمور الاقتصادية العامة. لقد حصرت الدولة تدخلها في البنى التحتية، بالرغم من أن المناطق اللبنانية ما زالت تعاني تخلفا مزمنا حتى في هذا المجال. ويعاني المزارعون اللبنانيون من مشاكل كبيرة في تصريف منتجاتهم، حتى في الأسواق المحلية. أما بالنسبة الى الأسواق الخارجية، فالقيمة العالية لصرف العملة الوطنية وعدم اتباع سياسة تسويقية مناسبة، يقفان عائقا أمام تصدير المنتجات الوطنية الى الخارج. يجب إعادة النظر بقيمة صرف العملة الوطنية، وبالفوائد العالية وبالسياسة الاقراضية وبسياسة توزيع المياه.

هناك بعض السلع الزراعية (الفواكه، والخضار والبطاطا) زراعتها مربحة للبنان، ولكن، هناك بعض السلع الأخرى (التبغ، القمح، والشمندر السكري) التي تستنفذ موارد الخزينة اللبنانية، من خلال دعم هذه السلع غير المربحة. ويواكب هذا الدعم استغلال سيئ للموارد الطبيعية والمادية. فهذه المسألة بحاجة الى معالجة خاصة.

من الضروري أن يحافظ على استقرار الأسعار، وأن يوفق بين أسعار السلع المنتجة في المزارع المحلية وبين أسعار السلع المستوردة من الخارج. ولا بد من تدارك المنافسة الأجنبية، ومكافحة الهدر. ويجب بالمقابل تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، ومراجعة الروزنامة الزراعية ومختلف السياسات التسويقية المعتمدة.

وأخيرا، بالرغم من الخطط التنموية العديدة المنفذة، فان وزارة الزراعة بحاجة الى خطة تنموية طويلة الأمد لتطوير قطاعها الزراعي، آخذة بعين الاعتبار الأولويات الاستثمارية، تساندها الخطط المبرمجة والسياسات المنسقة، الأمر الذي سيضع القطاع الزراعي اللبناني في المسار الصحيح.

ملحق

جداول إحصائية

(مأخوذة من الإحصاء الزراعي ٢٠٠٠ الصادر عن
وزارة الزراعة / المنظمة الدولية للأغذية والزراعة)

- جدول رقم ١: إدارة الاستثمارات الزراعية.
- جدول رقم ٢: توزيع الأراضي الزراعية النافعة نسبة لوضع الأرض القانوني ونسبة لحجم الاستثمار..
- جدول رقم ٣: اللجوء الى القروض أثناء السنوات الثلاث الأخيرة.
- جدول رقم ٤: اليد العاملة الدائمة نسبة لتوزيع الأراضي.
- جدول رقم ٥: عدد الاستثمارات وأعداد الحيوانات نسبة للفئات وتوزيع الأراضي.
- جدول رقم ٦: استخدام الأراضي نسبة لحجم الاستثمارات.
- جدول رقم ٧: توزيع الأراضي وعدد المستثمرين نسبة للأقضية.
- جدول رقم ٨: استثمار الأراضي نسبة للأقضية.
- جدول رقم ٩: توزيع الماشية نسبة للأقضية.
- جدول رقم ١٠: توظيف الأراضي نسبة للاستثمارات الزراعية.

- جدول رقم ١: إدارة الاستثمارات الزراعية.

مساحة الأراضي النافعة (بالدونم)	العدد الإجمالي للاستثمارات	المستثمرين		الضامنين		مجموع مساحة الأراضي المستثمرة	المستثمرين		الضامنين	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة		المساحة	النسبة	المساحة	النسبة
-	٤٠٣٦	٤٠٠٠	٩٩,١	٣٦	٠,٩	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أقل من دونم	١٨١٢٦	١٧٩٤٤	٩٩,٠	١٨٢	١,٠	١١٨٢٦,٢	١١٧٠٨,٢	٩٩,٠	١١٨,١	١,٠
١-٢	٢٧٦٨٩	٢٧٣٥٢	٩٨,٨	٣٣٧	١,٢	٣٨٣٢٨,٤	٣٧٨٥٧,٣	٩٨,٨	٤٧١,٢	١,٢
٢-٥	٥٣٧٤٩	٥٣٠١٧	٩٨,٦	٧٣٢	١,٤	١٧٢١٠٢,٣	١٦٩٧٧٠,٠	٩٨,٦	٢٣٣٢,٣	١,٤
٥-١٠	٣٧٩٩٤	٣٧٤٥٨	٩٨,٦	٥٣٦	١,٤	٢٦٤٢١٨,٨	٢٦٠٤٦١,٣	٩٨,٦	٣٧٥٧,٤	١,٤
١٠-٢٠	٢٧٤٣٤	٢٧٠٥٢	٩٨,٦	٣٨٢	١,٤	٣٧٧١٦٤,٩	٣٧٢٠٠٦,٧	٩٨,٦	٥١٥٨,٢	١,٤
٢٠-٤٠	١٤٩٧٧	١٤٧٤٧	٩٨,٥	٢٣٠	١,٥	٤٠٦٧٧٩,٣	٤٠٠٥٩١,٠	٩٨,٥	٦١٨٨,٢	١,٥
٤٠-٦٠	٤٥٥٩	٤٤٤٤	٩٧,٥	١١٥	٢,٥	٢١٩٧٠٥,٧	٢١٤٢٧٦,٥	٩٧,٥	٥٤٢٩,٣	٢,٥
٦٠-٨٠	٢٠٧٩	٢٠٢٨	٩٧,٥	٥١	٢,٥	١٤٢٢١٩,٥	١٣٨٦٩٤,٤	٩٧,٥	٣٥٢٥,١	٢,٥
٨٠-١٠٠	١٠٤٨	١٠١٨	٩٧,١	٣٠	٢,٩	٩٢٩٥٢,٠	٩٠٣٢٢,٦	٩٧,٢	٢٦٢٩,٤	٢,٨
١٠٠-١٥٠	١٤٣٤	١٣٨٠	٩٦,٢	٥٤	٣,٨	١٦٩٧٧١,٦	١٦٣٤١١,٧	٩٦,٣	٦٣٥٩,٩	٣,٧
١٥٠-٢٠٠	٥٤٩	٥٢٥	٩٥,٦	٢٤	٤,٤	٩٢٦٩٠,٠	٨٨٥٦٧,٢	٩٥,٦	٤١٢٢,٧	٤,٤
٢٠٠-٥٠٠	٩١١	٨٥٩	٩٤,٣	٥٢	٥,٧	٢٦٥١٨٠,٥	٢٥٠٣٩٨,٣	٩٤,٤	١٤٧٨٢,٢	٥,٦
٥٠٠+	٢٤٤	٢١٨	٨٩,٣	٢٦	١٠,٧	٢٢٦٤٥٧,٤	١٩٨٤٠٦,٠	٨٧,٦	٢٨٠٥١,٤	١٢,٤
المجموع	١٩٤٨٢٩	١٩٢٠٤٢	٩٨,٦	٢٧٨٧	١,٤	٢٤٧٩٣٩٦,٥	٢٣٩٦٤٧١,٢	٩٦,٧	٨٢٩٢٥,٣	٣,٣

- جدول رقم ٢: توزيع الأراضي الزراعية النافعة نسبة لوضع الأرض القانوني ونسبة لحجم الاستثمار.

مساحة الأراضي النافعة (بالدونم)	الاستثمار		الخاص		العام		الأميري		الوقف		المشاع	
	العدد	المساحة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة
-	٤٠٣٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أقل من دونم	١٨١٢٦	١١٨٢٦,٢	١٠٨٤١,٧	٩١,٧	٢٣,٤	٠,٢	٤٥٤,٠	٣,٨	٦٧,٦	٠,٦	٤٣٩,٦	٣,٧
١-٢	٢٧٦٨٩	٣٨٣٢٨,٤	٣٦٣١٥,٤	٩٤,٧	٨٣,١	٠,٢	١١١٦,٦	٢,٩	٢٤٧,٤	٠,٦	٥٦٥,٩	١,٥
٢-٥	٥٣٧٤٩	١٧٢١٠٢,٣	١٦٣٧٢٨,١	٩٥,١	٤١٢,٩	٠,٢	٥١٦٦,٥	٣,٠	١٤١٨,٠	٠,٨	١٣٧٦,٨	٠,٨
٥-١٠	٣٧٩٩٤	٢٦٤٢١٨,٨	٢٤٨١٤٢,١	٩٣,٩	١٦١٣,٦	٠,٦	١٠١٢٩,٣	٣,٨	٢٢٦٣,٨	٠,٩	٢٠٧٠,٠	٠,٨
١٠-٢٠	٢٧٤٣٤	٣٧٧١٦٤,٩	٣٤٦٨٧٧,٥	٩٢,٠	٢٨٤١,٣	٠,٨	٢٠٧٩٤,٣	٥,٥	٣٥٣٣,٠	٠,٩	٣١١٨,٨	٠,٨
٢٠-٤٠	١٤٩٧٧	٤٠٦٧٧٩,٣	٣٥٨٩٢٥,٥	٨٨,٢	٤٠٣٠,٨	١,٠	٣٥٤٥٨,٢	٨,٧	٤١٦٦,٠	١,٠	٤١٩٨,٨	١,٠
٤٠-٦٠	٤٥٥٩	٢١٩٧٠٥,٧	١٨٤٥٤٦,٠	٨٤,٠	٢٧٥٦,٨	١,٣	٢٧٨٤٦,٨	١٢,٧	٢٠٩٠,٨	١,٠	٢٤٦٥,٤	١,١
٦٠-٨٠	٢٠٧٩	١٤٢٢١٩,٥	١١٦٨٨٠,٣	٨٢,٢	١٦٥٨,٠	١,٢	٢٠٦٥٦,٧	١٤,٥	١٦٧٧,٤	١,٢	١٣٤٧,٢	٠,٩
٨٠-١٠٠	١٠٤٨	٩٢٩٥٢,٠	٧٤٢٩٠,٣	٧٩,٩	١٠٦٩,٥	١,٢	١٥٣٦٨,٥	١٦,٥	٩٥٤,٣	١,٠	١٢٦٩,٥	١,٤
١٠٠-١٥٠	١٤٣٤	١٦٩٧٧١,٦	١٣١٩٢٨,٢	٧٧,٧	٢١٨٣,٣	١,٣	٣١٠٥٢,٨	١٨,٣	٢٣٨٧,٣	١,٤	٢٢٢٠,١	١,٣
١٥٠-٢٠٠	٥٤٩	٩٢٦٩٠,٠	٦٧٩٨٤,٠	٧٣,٣	٦٥٩,٧	٠,٧	٢٠٥١٩,٣	٢٢,١	٢١١١,٨	٢,٣	١٤١٥,١	١,٥
٢٠٠-٥٠٠	٩١١	٢٦٥١٨٠,٥	١٩٢٩٦٤,٩	٧٢,٨	٣٦٧٤,١	١,٤	٦٠١٧٦,٣	٢٢,٧	٦٠٤٠,٦	٢,٣	٢٣٢٤,٧	٠,٩
٥٠٠+	٢٤٤	٢٢٦٤٥٧,٤	١٦٤٦٠٩,٨	٧٢,٧	٣٠٩٦,٢	١,٤	٥٢٢٧٣,٧	٢٣,١	٤٧١٣,٧	٢,١	١٧٦٤,٠	٠,٨
المجموع	١٩٤٨٢٩	٢٤٧٩٣٩٦,٥	٢٠٩٨٠٣٣,٧	٨٤,٦	٢٤١٠٢,٧	١,٠	٣٠١٠١٢,٨	١٢,١	٣١٦٧١,٥	١,٣	٢٤٥٧٥,٩	١,٠

- جدول رقم ٣: اللجوء الى القروض أثناء السنوات الثلاث الأخيرة.

مساحة الأراضي النافعة (بالدونم)	مجموع المستثمرين	قروض زراعية (قصيرة الأمد)		قروض استثمارية (طويلة الأمد)	
		عدد المستثمرين	النسبة	عدد المستثمرين	النسبة
-	٤٠٣٦	٤٢٧	١٠,٦	١٩٣	٤,٨
أقل من دونم	١٨١٢٦	٤٤٥	٢,٥	٦٦	٠,٤
١-٢	٢٧٦٨٩	١٣٥٦	٤,٩	٩٧	٠,٤
٢-٥	٥٣٧٤٩	٤٨٤٢	٩,٠	٢٥٤	٠,٥
٥-١٠	٣٧٩٩٤	٤٧٧٩	١٢,٦	٣٤٦	٠,٩
١٠-٢٠	٢٧٤٣٤	٤٦٢٦	١٦,٩	٣٨٢	١,٤
٢٠-٤٠	١٤٩٧٧	٣٢٥٧	٢١,٧	٢٦٠	١,٧
٤٠-٦٠	٤٥٥٩	١٢٦٧	٢٧,٨	٧١	١,٦
٦٠-٨٠	٢٠٧٩	٦١٤	٢٩,٥	٤٦	٢,٢
٨٠-١٠٠	١٠٤٨	٣٤٦	٣٣,٠	١٤	١,٣
١٠٠-١٥٠	١٤٣٤	٥٢٦	٣٦,٧	٣٩	٢,٧
١٥٠-٢٠٠	٥٤٩	٢٢١	٤٠,٣	٢٠	٣,٦
٢٠٠-٥٠٠	٩١١	٤٠٩	٤٤,٩	٢٣	٢,٥
٥٠٠+	٢٤٤	١٣٠	٥٣,٣	٢٢	٩,٠
المجموع	**١٩٤٨٢٩**	**٢٣٢٤٥**	**١١,٩**	**١٨٣٣**	**٠,٩**

- جدول رقم٤: اليد العاملة الدائمة نسبة لتوزيع الأراضي.

المساحة الزراعية النافعة (بالدونم)	الاستثمارات		اليد العاملة (عائلية)			اليد العاملة (أجراء)		
	العدد	المساحة الزراعية النافعة	عدد الاستثمارات	عدد الأشخاص	معدل الاستثمار	عدد الاستثمارات	عدد الموظفين	معدل الاستثمار
-	٤٠٣٦	٠,٠	٣٥٤٠	٦٢٨١	١,٨	٤٦١	١٠١٤	٢,٢
أقل من دونم	١٨١٢٦	١١٨٢٦,٢	٨٦٠٤	١١٤٤٥	١,٣	٣٥٧	٤٧٧	١,٣
١-٢	٢٧٦٨٩	٣٨٣٢٨,٤	١٣١٠٠	١٨٣٣٠	١,٤	٨٠١	١١٢٢	١,٤
٢-٥	٥٣٧٤٩	١٧٢١٠٢,٣	٢٩٥٢٥	٤٤٤٦٧	١,٥	١٩٥٢	٣١٦٠	١,٦
٥-١٠	٣٧٩٩٤	٢٦٤٢١٨,٨	٢٤١٠٧	٣٨٨٤٦	١,٦	١٦٩٨	٣٣٥١	٢,٠
١٠-٢٠	٢٧٤٣٤	٣٧٧١٦٤,٩	١٩٢٩٩	٣٣١١٠	١,٧	١٦٢٦	٣٤٠٧	٢,١
٢٠-٤٠	١٤٩٧٧	٤٠٦٧٧٩,٣	١١٣٩١	١٩٩٧٧	١,٨	١٣٢٠	٣٠٥١	٢,٣
٤٠-٦٠	٤٥٥٩	٢١٩٧٠٥,٧	٣٥٧٨	٦٢٧٥	١,٨	٦١٦	١٧٥٩	٢,٩
٦٠-٨٠	٢٠٧٩	١٤٢٢١٩,٥	١٦٢٠	٢٨٠٢	١,٧	٣٥٦	٨٠٢	٢,٣
٨٠-١٠٠	١٠٤٨	٩٢٩٥٢,٠	٨٢٠	١٤٩٩	١,٨	٢٠٥	٥٠١	٢,٤
١٠٠-١٥٠	١٤٣٤	١٦٩٧٧١,٦	١١٠٦	١٩٤٣	١,٨	٣٨٧	١٠٥٤	٢,٧
١٥٠-٢٠٠	٥٤٩	٩٢٦٩٠,٠	٤٣١	٨٠٦	١,٩	١٥٧	٤٣٥	٢,٨
٢٠٠-٥٠٠	٩١١	٢٦٥١٨٠,٥	٧٠٦	١٣٠٩	١,٩	٣٨٤	١٥٤٣	٤,٠
٥٠٠+	٢٤٤	٢٢٦٤٥٧,٤	١٨١	٣٥٤	٢,٠	١٤٠	١٠٧٧	٧,٧
المجموع	**١٩٤٨٢٩**	**٢٤٧٩٣٩٦,٥**	**١١٨٠٠٨**	**١٨٧٤٤٤**	**١,٦**	**١٠٤٦٠**	**٢٢٧٥٣**	**٢,٢**

- **جدول رقم ٥: عدد الاستثمارات وأعداد الحيوانات نسبة للفئات وتوزيع الأراضي.**

المساحة الزراعية النافعة	عدد الاستثمارات		الأبقار			الأغنام			الماعز			الخنازير		
	المجموع	يمارسون تربية الماشية	الاستثمارات المعنية	العدد	النسبة	الاستثمارات المعنية	العدد	النسبة	الاستثمارات المعنية	العدد	النسبة	الاستثمارات المعنية	العدد	النسبة
-	٤٠٣٦	٣٢٥٦	٢٠١٥	١٤٢٤٤	١٨,٨	٩٥٧	١٤٣٦١٠	٣٨,٠	١١١٩	١٢٤٣٤٦	٢٨,٥	١٣	٧١٨٧	٧٤,٠
أقل من دونم	١٨١٢٦	١٣٤٤	٨٣٥	٣٧٥٢	٤,٩	٢٦٦	٨٦٦٨	٢,٣	٤٧٧	١٦٣٨٣	٣,٨	٦	٢٥٠	٢,٦
١-٢	٢٧٦٨٩	١٤٤٠	٩٨٦	٤١٥٤	٥,٥	٢٥٥	٥٧٧٥	١,٥	٤٥٤	١٦٤٢٩	٣,٨	٢	١٢	٠,١
٢-٥	٥٣٧٤٩	٣١٤٦	٢٠٨١	٨٤٧٩	١١,٢	٥٦٨	١٨١٦٠	٤,٨	١٠٤١	٥١٠٦٣	١١,٧	٦	٤٢٧	٤,٤
٥-١٠	٣٧٩٩٤	٣٤٤٠	٢٤٣٢	٩٥٦٠	١٢,٦	٦٢٦	٢٤٣٧٥	٦,٤	١٠٤١	٥٧٢٧٧	١٣,١	٧	١١٧١	١٢,١
١٠-٢٠	٢٧٤٣٤	٤١٥١	٢٩٩٠	١١٦٨٥	١٥,٤	٨٦٤	٣٤٨٦٥	٩,٢	١٢١٢	٦١٩٩٤	١٤,٢	٤	٥٥	٠,٦
٢٠-٤٠	١٤٩٧٧	٣٢١٨	٢٣٧٩	٩٨٥١	١٣,٠	٧٥٣	٣٦٤٩٧	٩,٧	٩٣٨	٤٨٩٠٣	١١,٢	٦	٤٥٠	٤,٦
٤٠-٦٠	٤٥٥٩	١١٣٥	٧٩٨	٤٤٧٢	٥,٩	٣٥٠	٢٥٩٩٩	٦,٩	٣٧٥	٢٥٣٩٤	٥,٨	١	٢	٠,٠
٦٠-٨٠	٢٠٧٩	٥٠٢	٣٣٨	٢٤٤٩	٣,٢	١٧٣	١٣٥٤٥	٣,٦	١٧٩	٨٧٢٣	٢,٠	١	٧	٠,١
٨٠-١٠٠	١٠٤٨	٢٦٤	١٧٩	١٠١٠	١,٣	٩٩	١٠٢٦٣	٢,٧	٨٥	٤٩٣٦	١,١	٠	٠	٠,٠
١٠٠-١٥٠	١٤٣٤	٣٤٩	٢١٣	١٩٨٨	٢,٦	١٦٤	١٧٩٦٩	٤,٨	١٢٠	٩١١٧	٢,١	١	١٥٠	١,٥
١٥٠-٢٠٠	٥٤٩	١١١	٧٧	٩٨٣	١,٣	٤٣	٧١٨٦	١,٩	٣٤	٢٨١٥	٠,٦	٠	٠	٠,٠
٢٠٠-٥٠٠	٩١١	١٨٣	١٠٧	١٩٥٨	٢,٦	٩٠	٢٠٠١٦	٥,٣	٦٦	٥٨٢٠	١,٣	٠	٠	٠,٠
٥٠٠+	٢٤٤	٥٠	٢١	١٢٨٩	١,٧	٣٧	١١١٢٢	٢,٩	٢٥	٢٧٦٥	٠,٦	٠	٠	٠,٠
المجموع	١٩٤٨٢٩	٢٢٥٨٩	١٥٤٥١	٧٥٨٧٤	١٠٠,٠	٥٢٤٥	٣٧٨٠٥٠	١٠٠,٠	٧١٦٦	٤٣٥٩٦٥	١٠٠,٠	٤٧	٩٧١١	١٠٠,٠

- جدول رقم ٦: استخدام الأراضي نسبة لحجم الاستثمارات.

مساحة الأراضي النافعة (بالدونم)	الاستثمارات		مساحة الأراضي النافعة		استراحة دائمة للأرض		أراضي غير مزروعة		الغابات		مختلف	
	العدد	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة	المساحة	النسبة
-	٤٠٣٦	٢,١	٠,٠	٠,٠	٩٧٣٠,٨	١,٨	١٩٥٩,٢	٠,٤	٣٩١٦,٣	١,٨	١٤٨٦,٧	٣,٤
أقل من دونم	١٨١٢٦	٩,٣	١١٨٢٦,٢	٠,٥	١٣٥٠٥,٦	٢,٥	٦٦٥٤,١	١,٣	٣٨٤٨,٩	١,٨	٣٤٧٧,٣	٧,٨
١-٢	٢٧٦٨٩	١٤,٢	٣٨٣٢٨,٤	١,٥	٢٩٧١٦,٥	٥,٦	١٧٦٠٣,٠	٣,٥	٨٠٢٠,٣	٣,٧	٤٧٨٧,٨	١٠,٨
٢-٥	٥٣٧٤٩	٢٧,٦	١٧٢١٠٢,٣	٦,٩	٨٥٠٠٢,٠	١٦,٠	٥٨٣٢٣,٦	١١,٧	٢٩٨٠١,٣	١٣,٩	٩٥٥٧,٩	٢١,٥
٥-١٠	٣٧٩٩٤	١٩,٥	٢٦٤٢١٨,٨	١٠,٧	٩٦١١٨,٣	١٨,١	٧١٤٧٧,٥	١٤,٤	٣٥٨٦٠,٧	١٦,٧	٧٧٩١,٣	١٧,٦
١٠-٢٠	٢٧٤٣٤	١٤,١	٣٧٧١٦٤,٩	١٥,٢	٩٩٢٨١,٠	١٨,٧	٩١٧٦٠,٠	١٨,٥	٤١٢٠٨,٥	١٩,٢	٦٣٦٤,٤	١٤,٣
٢٠-٤٠	١٤٩٧٧	٧,٧	٤٠٦٧٧٩,٣	١٦,٤	٧٨٧٦٨,٧	١٤,٨	٧٣٢٢٥,١	١٤,٧	٢٨٩٤٧,٥	١٣,٥	٤٤٤٩,٣	١٠,٠
٤٠-٦٠	٤٥٥٩	٢,٣	٢١٩٧٠٥,٧	٨,٩	٣٥٨٨٣,٩	٦,٨	٤١٦٣٧,٢	٨,٤	١٦٠٧٦,٠	٧,٥	١٦٤١,٢	٣,٧
٦٠-٨٠	٢٠٧٩	١,١	١٤٢٢١٩,٥	٥,٧	١٦١٤٣,١	٣,٠	٣٠١١٩,٠	٦,١	٧٩٥٤,٢	٣,٧	٨٧٢,٨	٢,٠
٨٠-١٠٠	١٠٤٨	٠,٥	٩٢٩٥٢,٠	٣,٧	٩٢٣٥,١	١,٧	٢١٠٨٨,٣	٤,٢	٣١٤٥,٧	١,٥	٤١١,١	٠,٩
١٠٠-١٥٠	١٤٣٤	٠,٧	١٦٩٧٧١,٦	٦,٨	١٥٣٧٥,٠	٢,٩	٢٥١٥٢,٤	٥,١	١٢٨٧٩,٤	٦,٠	٩١٧,٤	٢,١
١٥٠-٢٠٠	٥٤٩	٠,٣	٩٢٦٩٠,٠	٣,٧	٦٨٥٩,٩	١,٣	١٠٥٢١,٠	٢,١	٦٠٨٨,٠	٢,٨	٤٨٢,٤	١,١
٢٠٠-٥٠٠	٩١١	٠,٥	٢٦٥١٨٠,٥	١٠,٧	٢٤٠٨٥,٢	٤,٥	٢٧٣٦٤,٦	٥,٥	١٤١٤١,٣	٦,٦	١٠٢٠,٨	٢,٣
٥٠٠+	٢٤٤	٠,١	٢٢٦٤٥٧,٤	٩,١	١١٦٦٥,٠	٢,٢	١٩٩٤٠,٦	٤,٠	٢٣٤٣,٣	١,١	١١١٣,٩	٢,٥
المجموع	١٩٤٨٢٩	١٠٠,٠	٢٤٧٩٣٩٦,٥	١٠٠,٠	٥٣١٣٧٠,١	١٠٠,٠	٤٩٦٨٢٥,٧	١٠٠,٠	٢١٤٢٣١,٦	١٠٠,٠	٤٤٣٧٤,٤	١٠٠,٠

- **جدول رقم ٧: توزيع الأراضي وعدد المستثمرين نسبة للأقضية (بالدونم).**

قضاء	عدد المستثمرين	المساحة الزراعية النافعة	المساحة الزراعية النافعة المروية	الحيم الزراعية
جبل لبنان	**٤٢١٤٦**	**٢٥٦٦٧١,٥**	**٩٩٧٠٥,٤**	**٩٩٠٧,٤**
بعبدا	٤٢٦١	٣٧٣٣٧,٥	١٠٠٣١,٢	٤٤٣,٨
المتن	٥٠٦٠	٣٣٠٣١,٩	١٥٠٤٣,٨	٣٢٥,٤
الشوف	١٤٠٢٤	٨٤٧٥٨,٥	٢٦١٣٣,٩	١٩٨٩,٢
عاليه	٥٩٤٧	٣٤٢٩٣,٩	١٢٣٦٤,١	١٠٧٥,٩
كسروان	٥٣١٩	٢٣١٩٨,١	١٦٤٧١,٩	٢١٢٢,٢
جبيل	٧٥٣٥	٤٤٠٥١,٦	١٩٦٦٠,٥	٣٩٥١,٠
الشمال	**٥٦٥٣٨**	**٦٣٧٢٧٥,٣**	**٢٥٤٨٩٤,٣**	**١١٨٧٩,٦**
طرابلس - المنيه	١١٨٢٥	٨٤٢١٤,٩	٤٩٢٤٦,٩٠	٣١٧٩,٣
الكورة	٧٠٥١	٦٣٩٢٨,٩	١٩٩١,٥	٧٢,٧
زغرتا	٦٤٣٨	٧٠٩١٢,٨	١٨٤٧٢,٦	٦٧,٣
البترون	٥٦٣٣	٣٦٤٩٣,٣	٧٧٣١,١	٤١٤,٠
عكار	٢٢٥٧٧	٣٦٢٥١٤,٨	١٦٣٢٤٣,٤	٨٠٨٦,٢
بشري	٣٠١٤	١٩٢١٠,٥	١٤٢٠٩,٠	٠,٠
البقاع	**٣٥١٤٦**	**١٠٢٩٤٨١,٣**	**٥٣٦٦١٦,٠**	**٢٢١٣٤,٦**
زحلة	٥٤٠٥	٢٠٠٧٥١,٩	١٦١٠٣٥,٣	٣٢١,٥
البقاع الغربي	٥٢٠٨	١٥٥٢٢٥,٦	١٠٤٣٣٠,٧	٢٩١,٩
بعلبك	١٨٨٤٦	٥٥٧٥٣٥,٢	٢٣٦٠٥٤,٧	١٥١٠٣,٩
الهرمل	٢٩٧٩	٨١٢٢٧,٩	٣٢٠٨٥,٠	٦٤٠٦,١
راشيا	٢٧٠٨	٣٤٧٤٠,٧	٣١١٠,٢	١١,٣
الجنوب	**٢٩٥٠٤**	**٢٩٥٧٠٤,١**	**١٢٧٤٢٩,١**	**٥١٣٦,١**
صيدا	١٠٨٣٨	١٢٣٨٢٠,٢	٦٧٨٦٣,٢	٤١٢٤,٦
صور	١٤٠٦٥	١٤٢٤٧٧,٤	٥٣٩٢٥,٠	٨٥٢,٣
جزين	٤٦٠١	٢٩٤٠٦,٥	٥٦٤٠,٩	١٥٩,١
النبطية	**٣١٤٩٥**	**٢٦٠٢٦٤,٣**	**٢١٤٤٢,٢**	**٨٩٠,٤**
النبطية	١٠٨٢٢	٨٠٢٨٤,٥	١٢٢٨٤,٤	٢٨٣,٢
بنت جبيل	٧٥٨١	٦٠٩٧٥,٧	١٠٢٥,٣	٤٣٦,٤
مرجعيون	٧٥٢٢	٧٧٤٦٩,٢	٤٥٣٩,٠	١٦٩,٧
حاصبيا	٥٥٧٠	٤١٥٣٤,٨	٣٥٩٣,٦	١,١
لبنان	**١٩٤٨٢٩**	**٢٤٧٩٣٩٦,٥**	**١٠٤٠٠٨٧,٠**	**٤٩٩٤٨,٢**

- جدول رقم ٨: استثمار الأراضي نسبة للأقضية (بالدونم).

القضاء	الحبوب	الأشجار المثمرة	الزيتون	الزراعات الصناعية	البقول
جبل لبنان	٣١٣٩,٧	٩٧٨١٩,٦	٧٧٦٧٧,٥	١٦١٣,٠	٣١٠٩٩,٦
بعبدا	١١,٨	٩٢٦٠,٦	٤٥٢٨,١	١٦٧,٨	٢٦٢٤,٣
المتن	٧,٣	١٣٥٢٨,٥	٢٧٠١,٤	٢٣١,٤	٣٠٧٧,٧
الشوف	٧٤٦,٣	٢٦٤٠٩,٥	٤٧٢٢٠,٤	٢٢٦,٩	٦٦٨٦,٥
عاليه	٦٨,٦	١٣٩١٨,١	١٢٢٣٢,٨	١٢٦,٨	٢٦٣١,٧
كسروان	٣٨٣,١	١٣٦٢٠,٢	١٢٠١٦	٢٤٦,٥	٦٨٤٢,٣
جبيل	١٩٢٢,٧	٢١٠٨٢,٦	٩٧٩٣,٣	٦١٣,٥	٩٢٣٧,١
الشمال	١٢٠٣٨٠,١	١٣٥٦٨٥,٢	٢٠٩٦٢٨,٤	٣٧٧٦٩,٠	١٢٨٥٨٣,٨
طرابلس-المنيه	١١٧٧٥,٤	٤٠٣٥٧,٢	١٢٩٦٢,٦	١٨٠٥,٧	١٤٤٠٥,١
الكورة	١٣٠٨,١	٢٦١٧,٣	٥٤٩٥٨,٦	١١٧٩,٤	٢١٠٦,٦
زغرتا	٢٦٤٨,٧	١٨٧٦٤,٩	٤٥٩٩٩,٩	١١٣,٩	٢٧٠٠,٤
البترون	٧٦٨,٤	٨٧٢٣,٨	١٨٢٨٢,١	٨٨٦,٩	٣٦١٢,٢
عكار	١٠٢٩٥٧,٩	٥٠٤٧٠,٠	٧٦٣١٤,٤	٣٣٧٥٠,٦	١٠٤٣٧٧,٣
بشري	٩٢١,٦	١٤٧٥٢,١	١١١٠,٨	٣٢,٥	١٣٨٢,٣
البقاع	٢٩٧٧٣٧,٠	٢١٧٥٦٩,٧	٣١٤٤٢,٨	١٥٣٢٣١,٥	٢٥٩٧٤٣,٢
زحلة	٣٣٣٤٤,٣	٤٣٣٢٤,٣	٧١٤,١	٥١٤٨١,٢	٧٠٢١٠,٤
البقاع الغربي	٤٩٦٠٧,٠	١٩٢٤٠,١	١٠٣٨٢,٩	٤٤٥٠٩,٠	٣٤٣١٣,٦
بعلبك	١٧٢٧٩١,٤	١٣٧٧٦٧,١	٨٩٩٦,١	٥٥٦٤٩,٨	١٢٣٨٧٩,٣
الهرمل	٣٥٠٠١,٠	٦٣٤٠,١	٤٣٨٥,٠	١٥٥٩,٤	٢٧٩٩٠,٤
راشيا	٦٩٩٣,٣	١٠٨٩٨,٠	٦٩٦٤,٧	٣٢,٠	٣٣٤٩,٥
الجنوب	٣٧٦٣٧,٧	١٢٣٣٠٤,٤	٨٩٣٣٩,٧	١٤٦٢٥,٢	٢٠٧٥٣,٢
صيدا	١٨٤٤١,٧	٦٤٤٩٣,٩	٢٥٨٥٤,٢	١٧٣٨,٧	١٢٦٣٢,٦
صور	١٧٩٩٩,٨	٥١٠٧٧,٧	٥٠٦٦١,٨	١٢٦٩٩,١	٧١٠١,٦
جزين	١١٩٦,٢	٧٧٣٢,٨	١٢٨٢٣,٧	١٨٧,٤	١٠١٩,٠
النبطية	٥٩٥٢٤,٩	٢٠٧٦٨,٢	١١٦١٢٤,١	٤٠٠٢٦,٤	١٢١٤١,٠
النبطية	٢٠٤٢٤,٥	٩٦٨١,٢	٢٩١٥٣,٨	١١٧٢٦,٥	٦٣٣٣,١
بنت جبيل	٨٥٧٧,٤	٣٢٤٧,٧	٢٦٢٢٩,٥	١٨٠٦٠,٤	١١٧٦,٦
مرجعيون	٢٦٢٣١,٦	٣٥٠٥,٦	٣١٧٠٤,٨	١٠٢٢٤,٥	٣٥٥٥,٢
حاصبيا	٤٢٩١,٤	٤٣٣٣,٧	٢٩٠٣٦,٠	١٤,٩	١٠٧٦,٢
لبنان	٥١٨٤١٩,٥	٥٩٥١٤٧,٠	٥٢٤٢١٢,٥	٢٤٧٢٦٥,٠	٤٥٢٣٢٠,٨

- **جدول رقم ٩: توزيع الماشية نسبة للأقضية.**

القضاء	عدد المستثمرين	الأبقار	الأغنام	الماعز
جبل لبنان	**٢٦٢٤**	**١٣٦٦٩**	**٢٨٠٣٨**	**٤٦٢٦٢**
بعبدا	٢٤٦	١٣٩٩	١٤٨١٥	٥٥٢٢
المتن	٣٨٢	٣١٩٨	٢٣٧١	٨٣٥٤
الشوف	٥٩٦	٢٧٣٣	١٤٢٩	٧٠٢٣
عاليه	٣٠٧	١٨٧٦	٧٣٢	١١١٧
كسروان	٥٣٣	٢٣٨٤	٦٤٢٥	١٠٠٨٧
جبيل	٥٦٠	٢٠٧٩	٢٢٦٦	١٤١٥٩
الشمال	**٩٤٥٤**	**٢٣٧٢٢**	**٤٥٠٥٥**	**٦٣٢٧٨**
طرابلس-المنيه	٢٦٤٠	٥٠٨١	٨٦٩١	١٥٧٢٠
الكورة	١٢١	٣٦٨	٣٤٠٤	٢٣٥٢
زغرتا	٤٢٤	١٨١٢	٨٦٠٧	٦٤٤٠
البترون	٣٣١	٩٤٣	٣٩٢	٤٤٨٩
عكار	٥٧٣٦	١٥٢٦٨	٢٢٩٨٧	٢٦٤٠٨
بشري	٢٠٢	٢٥٠	٩٧٤	٧٨٦٩
البقاع	**٦٤٢٩**	**٢١٤٤٢**	**٢٧٨٨٠٣**	**٢٠٦٢٥٠**
زحلة	٧٤٢	٦٨٢٨	٤٦٨٢٥	١٥٥٢٨
البقاع الغربي	٦٣٦	٤٢٣٣	٣٢٢٧٧	٢٢٦٥٧
بعلبك	٣٥٦٣	٧٩٦١	١٧٨٥٣٨	١٠٨٤٧٨
الهرمل	٩١٢	١٣١٥	١٥٩١١	١٥٠٠٩
راشيا	٥٧٦	١١٠٥	٥٢٥٢	٤٤٥٧٨
الجنوب	**١٦٧٢**	**٨٥٨٠**	**٧٠٦٨**	**٤١٥٤٩**
صيدا	٥٧٩	٥٠١٧	٣٣٠٩	١٢١٠٨
صور	٩١٩	٣١٠٨	٣٠٨٦	٢٠٨١٧
جزين	١٧٤	٤٥٥	٦٧٣	٨٦٢٤
النبطية	**٢٤١٠**	**٨٤٦١**	**١٩٠٨٦**	**٧٨٦٢٦**
النبطية	٨٢٩	٣٧٠١	٦٣٢٠	١٨٢٦٩
بنت جبيل	٥١٨	١٢٣٧	٢٠٧٩	١٥٩٤١
مرجعيون	٦١٨	٢٥٤٩	٥٥٧٦	١٥١٧٧
حاصبيا	٤٤٥	٩٧٤	٥١١١	٢٩٢٣٩
لبنان	**٢٢٥٨٩**	**٧٥٨٧٤**	**٣٧٨٠٥٠**	**٤٣٥٩٦٥**

- جدول رقم ١٠: توظيف الأراضي نسبة للاستثمارات الزراعية (%).

مساحة الأراضي النافعة (بالدونم)	الحبوب	الخضار	البقول	الزراعات الصناعية	الفواكه	الحبوب الزيتية	الزيتون	استراحة مؤقتة للأرض
-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
أقل من دونم	١,١	٠,٦	١٨,٥	١,٠	٤٢,٥	٤,٥	٣١,٢	٠,٥
١_٢	٢,١	٠,٥	١١,٤	١,٥	٣٦,٣	٤,٧	٤٢,٣	١,١
٢_٥	٤,٦	٠,٧	٨,٨	٥,٥	٣٠,٧	٤,٨	٤٣,١	١,٧
٥_١٠	٩,٠	١,٢	٩,٩	٧,٤	٢٧,٢	٥,١	٣٧,٩	٢,٤
١٠_٢٠	١٤,٦	٢,١	١٢,٢	٨,٣	٢٤;٦	٥,٢	٣٠,٠	٣,٠
٢٠_٤٠	١٩,٥	٣,١	١٥,١	٨,٦	٢٣,٣	٥,١	٢١,٧	٣,٦
٤٠_٦٠	٢٣,٩	٣,٣	١٧,٦	٩,٣	٢٣,١	٤,٢	١٤,٤	٤,١
٦٠_٨٠	٢٤,٩	٤,٠	١٧,١	٨,٣	٢٤,٨	٤,٥	١١,٩	٤,٤
٨٠_١٠٠	٢٥,٧	٣,٨	١٩,٢	١١,٤	٢٢,٦	٣,٤	٩,١	٤,٧
١٠٠_١٥٠	٢٦,٠	٣,٨	٢٢,٣	١٠,٤	٢١,٢	٣,٦	٨,٣	٤,٦
١٥٠_٢٠٠	٢٦,١	٣,٣	٢٧,١	١١,٠	١٧,١	٣,٧	٧,٦	٤,١
٢٠٠_٥٠٠	٢٨,٤	٢,٠	٢٧,٣	١٢,٣	١٧,٩	٢,٩	٤,٧	٤,٥
٥٠٠+	٣٠,٨	٢,٣	٢٥,٤	١٥,٧	١٢,١	٢,٣	٥,٣	٦,٠
المجموع	١٩,٩	٢,٥	١٧,٣	٩,٥	٢٢,٨	٤,٣	٢٠,١	٣,٧

- **جدول ملحق: توزع المساحات المزروعة بحسب الأقضية والمحافظات (هكتارات).**

	المساحة	مروية بالأمطار	مروية بالأنهر	الزراعات المحمية	المجموع	الغابات	المراعي
البقاع							
بعلبك	٢٣٥٢٨٧	٤٧٦٩١ %٦٤,٧	٢٥٩١٩ %٣٥,٢	٥٣ %٠,١	٧٣٦٦٣	١٣٦٣١	١٣٧٨٨٦
البقاع الغربي	٤١٤٢٤	٨١١٣ %٤٣,٤	١٠٥٦٦ %٥٦,٥	١٥ %٠,١	١٨٦٩٤	٣٤٤٩	١٥٥٨١
الهرمل	٥٦٧١٦	٦٤٦٠ %٥٧,٧	٤٧٣٤ %٤٢,٣	٠ %٠,٠	١١١٩٤	١١٧٣٠	٣٠٥١٠
راشيا	٥٣٧١٠	٤٢٨٤ %٩٢,٨	٣٢٩ %٧,١	٢ %٠,٠	٤٦١٥	٥٤٦٠	٤١٢٦٠
زحلة	٤١٩٦٠	٧٦٨٠ %٣٤,٦	١٤٥٠٦ %٦٥,٣	١٤ %٠,١	٢٢٢٠٠	١٢٤٦	١٣٩٩١
المجموع	**٤٢٩٠٩٧**	**٧٤٢٢٨**	**٥٦٠٥٤**	٨٤	**١٣٠٣٦٦**	**٣٥٥١٦**	**٢٣٩٢٢٨**
جبل لبنان							
عاليه	٢٦٧٣٠	١٩٣٨ %٦٠,٣	١٠٧٤ %٣٣,٤	٢٠٤ %٦,٣	٣٢١٦	٤٧٤٠	١٦١٧٩
بعبدا	١٩٨٤٣	٨٧٩ %٤٤,٨	٩٠٦ %٤٦,١	١٧٩ %٩,١	١٩٦٤	٥٤٥٣	٩٠٣١
الشوف	٤٧٦١٥	٧٤٦١ %٦٦,٥	٣٦٥٧ %٣٢,٦	٩٥ %٠,٨	١١٢١٣	٦٦٨٧	٢٤٧٠٣
جبيل	٤١١٨٥	١٦٢٥ %٣٥,٨	٢٦١٣ %٥٧,٦	٣٠٠ %٦,٦	٤٥٣٣	١١١١٤	٢٢٤٥٨

كسروان	٣٤٤٤٧	٤١٢ %٢٣,٦	١٢٨٥ %٧٣,٦	٥٠ %٢,٩	١٧٤٧	٨٠٢٧	٢٠٣٦٥
المتن	٢٦٨٢٩	٧٣٩ %٣٦,٧	١٢٥٣ %٦٢,٢	٢١ %١,٠	٢٠١٣	٦٢٠٠	١٤٣٥٤
المجموع	**١٩٦٦٤٩**	**١٣٠٥٤**	**١٠٧٨٨**	**٨٤٩**	**٢٤٦٩١**	**٤٢٢٢١**	**١٠٧٠٩٠**
النبطية							
بنت جبيل	٢٧١٦٤	٥٨١٧ %٩٧,٠	١٧٤ %٢,٩	٦ %٠,١	٥٩٩٧	١٢٨٥	١٨٣٥٧
حاصبيا	٢١٦١٥	٥٥٦٧ %٩٤,٧	٣١٠ %٥,٣	١ %٠,٠	٥٨٧٨	٢٠١٢	١٢٧٥٢
مرجعيون	٢٥٧٣٨	٦٤٢٨ %٩٥,٣	٣١٩ %٤,٧	٠ %٠,٠	٦٧٤٧	١٣٧٩	١٦٢٥١
النبطية	٣٠٢٩٦	٨٩٦٨ %٨٦,١	١٤٢٩ %١٣,٧	٢٢ %٠,٢	١٠٤١٩	٢٤٠٠	١٥٩٩٤
المجموع	**١٠٤٨١٣**	**٢٦٧٨٠**	**٢٢٣٢**	**٢٩**	**٢٩٠٤١**	**٧٠٧٦**	**٦٣٣٥٤**
الشمال							
عكار	٧٩٧٨٧	٢٣١١٤ %٥١,١	٢١٦١١ %٤٧,٨	٤٧٥ %١,١	٤٥٢٠٠	٧٢٧٥	٢٠٧٠٠
البترون	٢٧٥٨٠	٣٤٠٤ %٨٨,٠	٤٤١ %١١,٤	٢٣ %٠,٦	٣٨٦٨	٩٨٠٨	١١٧٧٣
بشري	١٦٠٦٨	٢٣٥ %٩,٧	٢١٩١ %٩٠,٣	٠ %٠,٠	٢٤٢٦	٢٠١٥	١٠٤٧٣
الكورة	١٨١٠٣	٧٩٩٤ %٩٤,٧	٤٤٠ %٥,٢	٦ %٠,١	٨٤٤٠	١٧١٧	٦٤٥٩
المنيه	٣٥٩١٥	٣٧٣٠	٦٦١٩	١١٠	١٠٤٥٩	٢٩٥٢	٢٠٠٧٩

		%٣٥,٧	%٦٣,٣	%١,١			
طرابلس	٢٦٧٦	٥٦٩ %٧٧,٢	١٦٦ %٢٢,٥	٢ %٠,٣	٧٣٧	٤٤	١٦٧
زغرتا	١٧٤٥٧	٦٣٤٢ %٨٠,٦	١٥١٩ %١٩,٣	٧ %٠,١	٧٨٦٨	١٩٨٢	٦١٣٨
المجموع	**١٩٧٥٨٦**	**٤٥٣٨٨**	**٣٢٩٨٧**	**٦٢٣**	**٧٨٩٩٨**	**٢٥٧٩٣**	**٧٥٧٨٩**
الجنوب							
جزين	٢٤٥٢١	٢٨١٧ %٦٨,٩	١٢٥٢ %٣٠,٦	١٩ %٠,٥	٤٠٨٨	٦٧٤٢	١٢٣٩٦
صيدا	٢٦٨٥٦	٦٤٠٥ %٤٦,٨	٦٩٩٣ %٥١,١	٣٠٠ %٢,٢	١٣٦٩٨	٢٢١	١٠٦٩٣
صور	٣٩٧٩٧	٨٧٩٣ %٥٦,١	٦٨٠٧ %٤٣,٤	٧٢ %٠,٥	١٥٦٧٢	٢٢٠٥	١٩٢٤٠
المجموع	**٩١١٧٤**	**١٨٠١٥**	**١٥٠٥٢**	**٣٩١**	**٣٣٤٥٨**	**٩١٦٨**	**٤٢٣٢٩**
المجموع العام	**١٠٢١٠٩٩**	**١٧٧٤٦٥**	**١١٧١١٣**	**١٩٧٦**	**٢٩٦٥٥٤**	**١١٩٧٧٤**	**٥٢٧٧٩٠**

المصدر: الاسكوا، ١٩٩٩.

المراجع

أولا: باللغة العربية.

١. د. عادل قرطاس، "الزراعة واقع ومرتجى: إنماء وتطوير الزراعة في لبنان"، ١٩٩٣.
٢. "المؤتمر الوطني الأول للزراعة اللبنانية: ١٤-١٥ تشرين الثاني ١٩٩٣"
٣. "إعادة تأهيل القطاع الزراعي في لبنان: الإقراض الزراعي"، ١٩٩٣، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا).
٤. "حالة الأغذية والزراعة"، ١٩٩٥، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).
٥. "التمويل الزراعي"، ١٩٩٥، الفاو، الاسكوا.
٦. د. توفيق جابر، "القطاع الزراعي في لبنان: تحليل وآفاق"، ١٩٩٧، المركز اللبناني للدراسات.
٧. مصرف لبنان، "التقرير السنوي ١٩٩٨".
٨. مجلس الإنماء والإعمار، "الخطة الإنمائية الخماسية ٢٠٠٠ – ٢٠٠٤".

ثانيا: باللغات الأجنبية.

1. Baum, Tolbert, "Investing in Development: Lessons of World Bank Experience", 1985, The World Bank
2. "National Farm Data Handbook For Lebanon", 1999, ESCWA.
3. "Review of Agriculture in ESCWA Member Countries", Number 20, 1999, ESCWA.
4. "Review of Agriculture in ESCWA Member Countries" Number 21, 1999, ESCWA.
5. "Development Cooperation Report Lebanon: 1999", UNDP.
6. "Evaluation of Agricultural Policies in Selected ESCWA Member Countries: A Case Study of Lebanon (Policy Analysis Matrix Approach, PAM)", 1999, ESCWA.
7. "Rural Community Development Through Strengthening Institution Building: Two Case Studies from Lebanon", 1999, ESCWA.
8. "Economic Assessment of On-Farm Water Use Efficiency in Agriculture: Methodology and Two Case Studies", 2000, ESCWA.
9. Liban. Ministère de l'Agriculture, "Résultats Globaux du Recensement Agricole", FAO 2000.